

استراتيجية الولايات المتحدة في إدارة سوق النفط العالمية:

دراسة مستقبلية

:US strategy in the global oil market management
a prospective study

أ. د. عبد الصمد سعدون عبد الله^(*) أ.م. د
خضر عباس عطوان^(**)

الملخص

تناولنا في هذا البحث موضوع مهم مفاده منظور وسلوك الولايات المتحدة للتعامل مع سوق الطاقة، وكيف تعاملت مع إدارته، بما يؤمن مصالح الولايات المتحدة السياسية والاقتصادية.

Abstract:

US strategy in management the global oil market: A prospective study

We dealt with in this research an important topic conceptual perspective and behavior of the United States to deal with the energy market, and how they dealt with the administration, so as to ensure the interests of the United States political and economic.

المقدمة

تسعى دول العالم المختلفة وراء الرفاهية، أو البحث عن موقع الصدارة والتفوق في مجال امتلاك القدرات بنسب مختلفة، وهذا يعتمد على النمو الذي هو حصيلة مركبة لعدة عمليات، من أهمها العنصر المعرفي-التقني وامتلاك الموارد، وإدارتها ضمن

^(*) كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين.

^(**) كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين.

العملية الانتاجية.. ولما كانت الموارد الاقتصادية في تناقص مستمر أمام دالة الإنتاج، فإن هناك اهتمام استثنائي بها، واهمها موارد الطاقة وتحديد النفط، بوصفها من ضمن حزمة الموارد الهيدروكربونية (النفط والغاز الطبيعي والفحم)، التي تأتي على سلم الصدارة لأهميتها الاقتصادية والإستراتيجية، وطالما هناك تباين جغرافي في توزيعه بين مناطق الندرة والوفرة، فانه تسبب بظهور استراتيجيات عدة للتعامل مع ذلك المورد ومع مناطق الوفرة.

أدركت الولايات المتحدة أهمية موارد الطاقة، وأهمية النفط تحديداً، ومدة نضوبه ان استمر الاستهلاك بالارتفاع ضمن السقف المتوقع، لذا عملت نحو تبني إستراتيجيات نفطية لإدارة هذا المورد، انطلاقاً من رؤية أن إدارة هذا المورد أو التأثير فيه إنتاجاً وسعراً وتسويقاً، سيكون له مردوده في التأثير في تحولات النظام الدولي.. وبمعنى أصح أن امتلاك واستغلال مقومات هذا المورد الطاقوي سيكون لها الغلبة في التحكم بالأسواق العالمية، وهو ما سيؤدي إلى امتلاكها عناصر التأثير اللاحق الدافعة نحو تشكيل مكانة الدول المتقدمة ضمن هيكل النظام الدولي.

أهداف البحث وحدوده: يهدف البحث إلى تحقيق الآتي:

- 1- بيان تأثير متغير النفط في تشكيل مكانة الولايات المتحدة في النظام الدولي
- 2- بيان تأثير الاتجاه نحو الندرة على سلوكيات القوى الكبرى تجاه موارد الطاقة، وتجاه بعضها البعض الآخر بوصفها أكبر قوى مستهلكة للنفط
- 3- تحديد الاستراتيجيات المحتملة التي قد تلجأ إليها الولايات المتحدة للتعامل مع إشباع احتياجاتها من موارد الطاقة في ظرف الاتجاه نحو الندرة النفطية
- 4- التعرف على البدائل الممكنة للنفط في السوق العالمية ، لاسيما خلال الامدين القصير والمتوسط .

الحدود الزمانية والمكانية للبحث :

هو المستقبل المتوسط، أي المدة بين 2016- 2030، ومن خلال العلاقة بين الدول للمنتجة والمستهلكة للنفط كمورد ناضب ومتقلب الأسعار .

مشكلة البحث: يتعامل البحث مع مشكلة مفادها اللائقين التي يمكن ان تطبع الأسواق النفطية في مرحلة يزداد فيها الطلب بشكل لا يتناسب والزيادة في معدلات الإنتاج، وتحديد اللائقين في الاستراتيجيات التي قد تتبعها الولايات المتحدة بوصفها أكبر القوى المستهلكة للنفط.

وفي ضوء ذلك نتساءل:

- أين تكمن الأهمية الاقتصادية للنفط من منظور الولايات المتحدة؟
- هل نضوب النفط في الولايات المتحدة سيدفعها إلى تبني السلوك الامبريالي للسيطرة على مصادر النفط أم سيدفعها إلى تطوير بدائل الطاقة الأخرى بميزاتها المحلية؟
- كيف يمكن أن تكون اتجاهات الإستراتيجية الأمريكية الجديدة نحو النفط عالمياً، في ظل صراع دولي محتمل بين المستهلكين والمنتجين وبين المستهلكين أنفسهم، نحو مصادر الإنتاج والاحتياطات العالمية؟
- ما هو الدور السياسي المتوقع من القوى الاقتصادية الكبرى الأخرى والمنافسة إزاء أي سلوك ستعتمده الولايات المتحدة في التعاطي مع سوق النفط العالمي؟
- فرضية البحث: ينبع مضمون البحث عن فرضية مفادها: أن الاتجاه نحو الندرة في الطاقة النفطية سيدفع الإدارة الأمريكية نحو اعتماد أحد الخيارين الإستراتيجيين لإدارة سوق النفط العالمي ، فأما الصراع من أجل الاستحواذ على المتبقي من هذه الثروة الناضبة ، أو التعويل على العنصر المعرفي-التقني وتحسين فاعلية الاستخدام للمصادر النفطية المتوافرة وتطوير بدائل الطاقة الأخرى..

منهجية البحث: اعتمد البحث واحد من المناهج الرائدة في البحث والتقصي ، ألا وهو المنهج الاستشرافي ،الذي يتبنى أدوات التحليل من العام نحو الخاص ، كما في الأسلوب الوصفي ، والنظمي ، وصولاً إلى إظهار صورة كلية ، أو ما قد تكون عليه إستراتيجية الولايات المتحدة تجاه السوق النفطية العالمية في إطار دالة سلوك الولايات المتحدة تجاه كل ما قد يعزز موقعها وريادتها في النظام الدولي).

ويقصد تناول موضوعة البحث وبلوغ النتائج المطلوبة ، اعتمدنا الهيكلية الآتية :

المبحث الأول: الولايات المتحدة وواقع سوق النفط العالمي (احتياطي-إنتاج-استهلاك-توقعات)

قد يتساءل الباحثون في شؤون الطاقة ، لماذا تهتم الولايات المتحدة بالسوق النفطية العالمية ؟

إن لغة الأرقام تبين لنا جزءا من أسباب هذا الاهتمام ، والجزء الآخر متعلق بالأهمية التي يتمتع بها النفط اقتصاديا وصناعيا خلال المرحلة الراهنة ، وفي المستقبل المتوسط (بنحو الـ 15 عاما القادمة).

أولا: المؤشرات الإحصائية للنفط من بين مصادر الطاقة الأخرى
في البدء يعد النفط احد مصادر الطاقة، المستخدمة على نطاق شامل. ومصادر الطاقة المعروفة اليوم تشمل (وفقا لإحصاءات الطاقة لعام 2015) الآتي⁽¹⁾:

1- النفط، ويمثل نحو 33% من معدل إجمالي عناصر الطاقة المستهلكة عالميا

2- الفحم الحجري، ويمثل نحو 28%

3- الغاز، ويمثل نحو 21%

4- الطاقة الكهرومائية، ويمثل نحو 2%

5- الطاقة النووية، ويمثل نحو 6%

6- الطاقة الشمسية، ويمثل نحو 1%

7-موارد طاقة كربوهيدراتية أخرى 7 %

8-مصادر الطاقة المتجددة (Renewable Energy Resources)

الأخرى، ويمثل نحو 0.1%.

ويؤثر مستوى اسعار النفط في مدى الاستثمار، وفي تطوير مصادر الطاقة غير النفطية، وخلال الأعوام الـ 15 القادمة، يتوقع أن يكون هناك تغيير بسيط في هذه المعدلات، إذ يتوقع أن تنخفض نسبة استهلاك النفط (وليس كميته) إلى عناصر الطاقة المستهلكة الأخرى ، بينما سيكون هناك ارتفاع نسبي في معدلات استهلاك الطاقة الحيوية والمتجددة (أنظر الجدول المرفق رقم 1).

جدول (1): النسبة المقدرة والمتوقعة لنوع الطاقة المستهلكة من نسبة إجمالي استهلاك الطاقة عالميا للأعوام (2007 – 2030) %

السنوات/ النوع والنسبة المقدرة	النفط	الفحم الحجري	الغاز الطبيعي	الطاقة النووية	الطاقة الكهرومائية	الطاقة الحيوية	طاقات متجددة أخرى
2007	35.6	28.6	23.8	5.5	6.3	0.1	0.1
2015	33	28	21	6	2	9	1
2030	32	28	22	5	2	9	1

المصدر: الجدول من اعداد الباحثان اعتمادا على:

التقرير الاحصائي السنوي 2015، (الكويت، الأمانة العامة لمنظمة اوابك)، 2015، صفحات متفرقة.
 -وكالة الطاقة الدولية (IEA)، مراثيات الصين والهند، آفاق الطاقة العالمية 2007، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد 123، (الكويت، الأمانة العامة لمنظمة اوابك)، خريف 2007، ص ص 209-210.

وبعبدا عن الخيارات الاقتصادية للتعامل مع تكنولوجيا ، لا تتعاطى مع الموارد الهيدروكربونية ، بدأت بعض الدول المستهلكة ومنها الولايات المتحدة وكندا بالاستثمار في موارد نفطية غير تقليدية، يتطلب إنتاج النفط منها موارد وتكنولوجيات متقدمة، وموارد النفط غير التقليدية هذه منتشرة على نحو أوسع من انتشار النفط التقليدي، لكن استخراجه لا يكون بمواصفات النفط التقليدي واستخداماته ، إذ لا زالت مكلفة، كونها تحتاج إلى معالجات صناعية قبل استخدامها، كما أن إنتاج النفط غير التقليدي بدأ يزداد عالميا من نحو (2.8 مليون) ب.ي (برميل/ يوم) عام 2006، ووصل انتاجه إلى نحو (5.63 مليون) ب.ي عام 2010، ويتوقع ان يصل الى نحو (19.1 مليون) ب.ي عام 2030 ، واهم أنواعها هي⁽²⁾: خامات النفط الثقيلة جداً (Extra Heavy Crude) ، ورمال القار (Tar Sands) أي رمال النفط ()

(Oil Sands)، التي تحتوي على البتومين الطبيعي (Natural Bitumen)، والسجيل النفطي أو الزيتي (Oil Shale's)⁽³⁾.

لقد قدرت كميات النفط غير التقليدية المكتشفة في العالم من النفط الثقيل جداً ورمال النفط والسجيل النفطي بأرقام تصل إلى نحو (8000 مليار) برميل بموجب بيانات مجلس الطاقة العالمي، بينما تشير بيانات وكالة الطاقة الدولية إلى نحو (7000 مليار) برميل⁽⁴⁾، إلا أن الكميات الممكن استخلاصها تقل عن ذلك بكثير بسبب انخفاض معدلات الاستخلاص في ظل التكنولوجيا المتاحة. ففي حالة افتراض معدل استخلاص بنحو (10%) فإن إجمالي الاحتياطيات العالمية من تلك المصادر غير التقليدية يصل إلى نحو (800 مليار) برميل، وهو رقم مقارب لثلثي إجمالي احتياطيات النفط التقليدي في العالم والبالغة نحو (1330 مليار) برميل، ولا زالت البيانات الخاصة باحتياطيات النفط غير التقليدية تتصف بدرجة عالية من عدم اليقين، جراء وجود مساحات شاسعة في العالم لا زالت غير مستكشفة، كما يتوقع أن يؤدي التقدم التكنولوجي إلى زيادة معدلات الاستخلاص. أما من جهة أخرى، فإن هنالك تحديات وصعوبات كبيرة تجابه التوسع في إنتاج النفط غير التقليدي على نطاق واسع من جوانب عدة لا مجال لذكرها هنا متعلقة بأسعار النفط ونوعية النفط التقليدي للنفط غير التقليدي والاعتبارات البيئية المصاحبة للاستخلاص، (أنظر الجدول رقم 2).

جدول (2): نسبة مصادر النفط غير التقليدية المكتشفة في العالم وأنماط توزيعها

الدولة	نمط المصدر غير التقليدي	النسبة من مجمل النفط غير التقليدي المكتشف
كندا	الجزء الأكبر من رمال النفط	36%
الولايات المتحدة	الجزء الأكبر من السجيل النفطي	32%
فنزويلا	الجزء الأكبر من النفط الثقيل	19%
أوروبا	الجزء الأكبر من النفط الثقيل	7,3%
بقية العالم	الجزء الأكبر من النفط الثقيل	5.7%

المصدر: 1- بيانات إحصائية لوكالة الطاقة الدولية لعام 2007،

2- تقرير الأمين العام لمنظمة الأقطار العربية المصدرة، (الكويت: أوابك)، 2007.

ولقد اهتمت الولايات المتحدة بهذه الأنواع من النفط، وتم إنشاء مؤسسة خاصة بالوقود الاصطناعي (Synthetic Fuel Corporation) في عام 1980 لتكون بمثابة حجر الزاوية لسياسة الطاقة الأمريكية، كما وحددت هدفاً لإنتاج (2 مليون) ب/ي من الوقود الاصطناعي بحلول عام 1992، والى نحو (4-6 مليون) ب/ي عام 2000، إلا أن انخفاض الأسعار في مطلع الثمانينات من القرن الفائت، جعل من تلك المشاريع غير اقتصادية، وكان سبب رئيسي في تقليص أو إيقاف أغلبها، والغاء المؤسسة الأمريكية الخاصة بإنتاج الوقود الاصطناعي عام 1985. ولكنه لأسباب مختلفة، عاودت الشركات النفطية العالمية، الاهتمام بالمشاريع الهادفة إلى إنتاج السوائل الهيدروكربونية من مصادر أخرى غير النفط التقليدي، منها⁽⁵⁾:

-تطور تكنولوجيا الصناعة النفطية عامة ..

-الارتفاع الذي طرأ على أسعار النفط العالمية منذ عام 2004، مما جعل الاستثمار في النفط غير التقليدي مغري اقتصادياً

-الدعم والتشجيع الذي حظيت به الاستثمارات في تلك المشاريع من الدول المستهلكة الرئيسية في العالم في مسعاها لتنويع مصادر تجهيزها من الطاقة، لأسباب متعددة ومتنوعة، منها القلق على استمرار الامداد في ظل وجود تنافس حاد بين القوى المستهلكة. ولهذا، أطلقت الولايات المتحدة ما عرف: (مبادرة الطاقة المتطورة) في شهر كانون الثاني 2006 لتخفيض الاعتماد على استهلاك نفط الشرق الأوسط بواقع 75% بحلول عام 2025⁽⁶⁾

-الانخفاض المستمر لإنتاج النفط التقليدي في بحر الشمال وخليج المكسيك وبالتالي قلت فرص عمل الشركات النفطية العالمية التي تعمل في تلك المناطق، ما جعلها تبحث عن فرص استثمارية جديدة

-منح كل من الولايات المتحدة وكندا حوافز مغرية لتشجيع الشركات الكبرى للاستثمار في تطوير مصادرها غير التقليدية. وهكذا دخلت شركات النفط العالمية باستثمارات كبيرة بلغت بنحو (520 مليار) دولار في عام 2010. وإذا ما حسبنا كل ما تقدم ضمن معدلات الثروة النفطية، فإن الإحصاءات تشير إلى وجود

استنزاف دائم للاحتياطيات النفطية مقابل ارتفاع تدريجي للاستهلاك النفطي العالمي، (أنظر الجدول رقم 3، معدلات الاحتياط والإنتاج والاستهلاك العالمي والجدول رقم 4، فيما يتعلق بالتوقعات).

جدول (3): يبين الاحتياط، والإنتاج والاستهلاك، وفقا للإحصاءات العالمية للعام 2014/2014 لنماذج مختارة

الدولة/الإقليم	الاحتياطي التقليدي مليار برميل	نسبة الاحتياطي إلى العالم %	الإنتاج من مليون ب.ي	نسبة الإنتاج إلى العالم %	الاستهلاك مليون ب.ي/يوم	العمر الاقتصادي
العالم	1330	100%	98.5	100%	74.5	-
السعودية	264.2	22.7%	9.2	10.7%	1.6	65
العراق	115	9.9%	3.2	2.3%	0.5	78
الكويت	101.5	8.7%	2.6	3.1%	0.4	92
الإمارات	97.8	8.4%	2.5	2.9%	0.3	89
الأوكرانيا	655.9	49.3%	21.6	29.8%	4.5	
إيران	138.4	10.4%	(3)	4.6%	-	75
فنزويلا	87.1	6.5%	2.9	3.4%	-	79
نيجيريا	36.2	2.7%	2.1	2.5%	-	39
الأوكرانيا	927.1	69.6%	31.7	36.9%	9.7	
روسيا الاتحادية	60	4.5%	9.8	11.5%	3.7	16
الولايات المتحدة	20.9	1.5%	8.4	8.5%	18.1	10
المكسيك	11.6	0.8%	3.1	3.6%	-	9
النرويج	6.8	0.5%	2.2	2.6%	-	8
كندا	5.4	0.4%	2.1	2.5%	-	7
الصين الشعبية	16.2	1.2%	4.7	4.3%	7.6	7
الهند	5.8	4.1%	0.9	-	2.8	-
الاتحاد الأوروبي	142.2	10.5%	4.4	-	14.4	-

							الكبرى
--	--	--	--	--	--	--	--------

(-) الأرقام غير متوفرة

المصدر: 1- تقرير الأمين العام لمنظمة الأقطار العربية المصدرة، (الكويت: اوابك)، 2008، ص 44-68.

2-BP Statistics Review of World Energy. June 2008. P: 41.

http://www.bp.com/liveassets/bp_internet/globalbp_uk_english/report_review_2008.pdf

جدول (4): توقعات الإنتاج والاستهلاك العالمي للنفط لبعض من نماذج دول من العالم

المتقدم والنامي بين (2015-2030)

الدولة/الإقليم	الإنتاج مليون ب.ي		الاستهلاك مليون ب.ي	
	2015	2030	2015	2030
العالم	98.5	113.7	74.5	82
الأوبك	31.7	43.6	9.7	12.2
روسيا	9.3	4.1	3.7	4.7
الولايات المتحدة	8.4	12.7	18.1	17.6
الصين	4.7	4.8	7.6	15.4
الهند	0.9	3.9	2.8	6
أوروبا	4.4	3.5	14.4	16.2

Source: -BP Statistics Review of World Energy. June 2008.

http://www.bp.com/liveassets/bp_internet/globalbp_uk_english/report_review_2008.pdf

إن الإحصاءات أعلاه لا تدعو إلى القلق حتى العام 2030، وما يصيب أسواق النفط العالمية من تباين حاد في الأسعار مرجعه ليس الوفرة أو الندرة، أو الاستهلاك أو الإنتاج، إنما هو مرتبط بعوامل أخرى، جزء منها متعلق بالمضاربات بين الوسطاء، وجزء آخر مرتبط بطبيعة الأنشطة الاقتصادية للدول المستهلكة للنفط، وجزء ثالث مرتبط بوضع الدولار وقيمتها بوصفه العملة التي يجري تسعير النفط به⁽⁷⁾.

ثانياً: النفط كمورد اقتصادي للطاقة

هناك تساؤلاً قد يطرح بخصوص أهمية النفط عالمياً؟ والجواب يمكن حصره في عدة

أسباب⁸ :

1- يعد النفط من موارد الطاقة النادرة من حيث المواصفات الهيدروكربونية ، إذ يدخل ضمن أنواع عدة من الاستخدامات الصناعية بحسب تعدد مشتقاته، التي تتجاوز الرئيسة منها (13 مشتقا رئيسيا)، ولكل منها تكلفة إنتاج مختلفة عن الأخرى.

2- للنفط أهمية كبرى للنمو الاقتصادي للقوى الصناعية المستهلكة له، حيث انه يتيح استعمال متعدد الأوجه، ومتعدد الفوائد، وبكلف محدودة جدا مقارنة بالمزايا التي يوفرها، وقد تصل النسب بين كلف برميل النفط الخام الذي تصدره الدول المنتجة للنفط، وبين أسعار المشتقات النهائية من استخدام البرميل ذاته والتي تصدرها الدول الصناعية إلى 1 : 20.

3- كما ويكتسب هذا المورد جانب اهتمام استراتيجي من منظور القوى الاقتصادية الكبرى بحكم المحافظة على استمرار موقعها في ميزان القوى الاقتصادي والسياسي الدوليين.

4- وإدراك جدوى النفط الاقتصادية عالميا باتت تتصاعد بسبب الندرة والتنافس، إذ تأتي الأهمية الاقتصادية كون أن النفط مصدر من مصادر الطاقة الناضبة (محدد بزمان لنفاذه)، كما أن الطلب عليه يتزايد بمعدلات متسارعة.

5- وترجع واحدة من أسباب تصاعد أهمية وجدوى النفط الاقتصادية عالميا جراء استمرار عدم جدوى اقتصادي لبدائل الطاقة الأخرى والناجمة عن تصاعد كلف تكنولوجيا الإحلال والاستبدال في هكذا موارد طاوقية... فضلا عن مخاطر البعض منها على البيئة.

إن السوق النفطية اليوم تشهد تركيز واضح للمنتجين وللمستهلكين الكبار،

وتسارع انخفاض الإنتاج في الحقول الحدية في العديد من مناطق العالم في ظل عدم الوصول إلى إنتاج اقتصادي لتكنولوجيا الإحلال والاستبدال في موارد الطاقة الأخرى، وجميع هذه العوامل تعد دالة لأمن الطاقة العالمي، ومن ثم فإنها جزء من مدركات إستراتيجية للقوى الاقتصادية في الأمد المنظور. فإذا ما تمعنا في الخريطة النفطية العالمية للمنتجين والمستهلكين، فإننا سنلاحظ أن المنتجين الكبار في العالم وهم

(السعودية، وروسيا، والولايات المتحدة...)، في حين تبدو خارطة المستهلكين الكبار تضم (الولايات المتحدة، والصين، واليابان، والهند...)، وأن لكل من هذه الدول المستوردة موردوها المميزين، فالولايات المتحدة تعتمد على كندا والمكسيك والسعودية، ثم على فنزويلا ونيجيريا؛ إلا أنها تتجه بقوة نحو كونها دولة مكتفية بحدود عام 2020. أما اليابان والصين والهند فإنها تعتمد على الشرق الأوسط، وتحديدًا منطقة الخليج العربي في تأمين احتياجاتها من النفط الخام⁽⁹⁾.

ولو أمعنا النظر في العمر الزمني للحقول النفطية المنتجة في العالم، فإن مصادر التزود بالنفط عالمياً ستتجه نحو منطقة الخليج العربي (دول مجلس التعاون والعراق وإيران)، لمعالجة النقص في الإمداد. وهذا الجانب من شأنه أن يعيد صياغة وترتيب معادلات أمن الطاقة.

ثالثاً: أمن الطاقة وبدائل النفط في المنظورين الاستراتيجي والاقتصادي
يتمحور أمن الطاقة ما بين قصور الإنتاج وتلبية الطلب العالمي، على أن البدائل تُعد حلاً ناجحاً لتحقيق أمن الطاقة، وهكذا... فالنفط في المدين القصير والمتوسط قليل المرونة أحياناً، أو عديم المرونة أحياناً أخرى، وعليه تبقى مناطق الغنية بالطاقة مصدر قلق للدول المستهلكة في ظل حالة عدم الاستقرار التي تشهدها تلك المناطق، وعلى وجه التحديد منطقة الشرق الأوسط ذات الثقل الطاقوي وتحديدًا بالنفط التقليدي..

ويمكن تحديد جملة من العوامل الرئيسة وراء هذا الترتيب الجديد لمعادلات أمن الطاقة ومن هذه العوامل⁽¹⁰⁾:

- 1- وجود الشد الاستراتيجي الذي تعانيه منطقة الخليج العربي، بفعل عوامل داخلية وعوامل إقليمية ووجود الولايات المتحدة كمتغير في أغلب تفاعلاتها...
- 2- إن المنطقة باتت تنظر إلى ضرورات التحول في بنية اقتصادها من اقتصاد قائم على النفط إلى اقتصاد متنوع، وهذا ما يفرض عليها زيادة وارداتها. وفي الوقت نفسه عدم تحميل أسعار النفط إلى مستويات تجعل التحول نحو البدائل الأخرى للطاقة مغرباً للقوى المستهلكة.

3- إن بدائل الطاقة الأخرى من غير الهيدروكربونات ، لا تزال غير مجدية اقتصادية، ولا تتيح تطبيقات صناعية كالتي تتوافر للنفط. فعلى الرغم من التكنولوجيا الحالية وقدرتها على إنتاج بدائل مختلفة، إلا أن هناك توقع في استبدال جزئي لبعض من استخدامات النفط في قطاعات محددة مثل توليد الكهرباء، حيث انخفضت مساهمة النفط في توليد الكهرباء في الولايات المتحدة مثلاً من 13% عام 1990 إلى نسبة 1% عام 2015، مرجع ذلك اللجوء إلى بدائل المساقط المائية والغاز والفحم الحجري والوقود النووي وطاقة الرياح .. وثمة تساؤل يطرح نفسه في هذا الجانب ، هل بالإمكان زيادة الاحتياطيات النفطية ليؤدي إلى إبعاد شبح الندرة ؟ والإجابة على ذلك ، أن الذي يؤدي إلى زيادة احتياطيات النفط هو تطور التكنولوجيا التي تخفض من معدل الاستهلاك لأداء نفس الأنشطة الاقتصادية، أو ربما أكبر من القائمة منها، وجعل كميات النفط في بعض الأماكن النفطية الحدية تدخل بالحسابات الاقتصادية، وبما يجعل الاحتياطي الموجود أطول عمراً، والأكثر منه أن ارتفاع أسعار النفط وتطور التكنولوجيا يدفع لزيادة الاحلال ببدائل الطاقة الأخرى مما يخفض من معدل استهلاك النفط.

ووفقاً للتكنولوجيا المتاحة (عام 2015) وبحسب تقديرات وزارة الطاقة الأميركية، يكلف البحث عن البرميل الواحد في المتوسط في أعماق المحيطين الأطلسي والهادئ (64) دولاراً وفي اليابسة نحو (12) دولاراً فقط، داخل الأراضي الأميركية. إذاً، كلما ارتفعت أسعار النفط كلما كان الاستثمار للبحث عن البترول في المناطق الحدية والمكلفة هو عملية اقتصادية، والنتيجة زيادة الاحتياطيات عما كانت ستكون عليه لو لم ترتفع الأسعار. وهذا الأمر يتقاطع جزئياً مع منظور الجيولوجيين ومهندسي البترول الذين ينظرون إلى مكامن النفط في تجويفاته من زاوية العلوم الطبيعية البحتة، وليس من زاوية اقتصادية، وإذا ما نظرنا إلى لغة الإحصاء ففي 2015 بلغت كمية ما استهلكه العالم أجمع من النفط إلى نحو (75 مليون) ب.م. ولو نظرنا من الزاوية الجيولوجية فقط فإن المثبت من احتياطيات البترول سينضب تماماً في عام 2039. ولا يرجح اقتصادي واحد ذلك، خلال الـ 50 عاماً القادمة، لأن تناقص

الاحتياطات يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وتترتب عليه الآتي: تناقص الاستهلاك أما بطريقة مباشرة أو غير مباشرة لكل وحدة من وحدات إنتاج العالم كافة أياً كان نوع المنتج، والدفع نحو تحويل بدائل الى طاقة، وتطوير تكنولوجيا تتعامل مع قليل من النفط لإنتاج اقتصادي أكبر. نعم هناك عدد معين من السنوات ينضب بعدها النفط في بلد من البلدان، ولكنه لن ينضب في المستقبل المنظور، بالنسبة إلى العالم ككل.

فارتفاع الأسعار يحد ذاته يجعل النضوب بالمعنى الاقتصادي تدريجياً ولفترات طويلة عن طريق خفض استخدام النفط مقابل التوسع في استخدام البدائل، كما هو حال الفحم الحجري الذي بقي واصبح المصدر الثاني كمصدر للطاقة، خلال العقود السبع الاخيرة⁽¹¹⁾.

تدرك الدول المنتجة والمستهلكة اليوم، مدى الحاجة إلى زيادة معدلات الاستثمار لرفع معدلات الإنتاج، وسواء جرى ذلك لطبيعة اقتصادية بحثه، أم تحت ظروف ومسببات مرتبطة بأمن إمدادات الطاقة عندما يتعلق الأمر بالاستثمار في مكان النفط غير التقليدي. فمنظمة الأوبك مثلاً اعلنت صيف عام 2008، أن الدول الأعضاء فيها تحتاج خلال المدة بين 2010-2030 الى استثمار ما قيمته (186 مليار) دولار في إنتاج النفط والغاز، لرفع الإنتاج من (30 مليون) ب.ي عام 2010، إلى (43 مليون) عام 2030، تتضمن زيادة الطاقة الإنتاجية، ومد أنابيب، وإنشاء وحدات جديدة للتصدير، كما تحتاج الدول المنتجة الى التوسع في قطاع تكرير النفط، لتلبية الطلب المتزايد على منتجات النفط، وهي بحاجة الى استثمارات تقدر بنحو (120 مليار) دولار حتى عام 2020 لرفع الطاقة الإجمالية من (5.9 مليون) ب.ي عام 2015 الى نحو (17.7 مليون) ب.ي 2020⁽¹²⁾.

إن المشكلة التي تكمن في المتغير النفطي هو أن الزيادة في الطلب كانت شائعة خلال عقد التسعينيات مع زيادة النمو العالمي، ولكن ذلك لم يؤد إلى زيادة أو قفزات في الأسعار، وفي ذلك الوقت لم يكن ضمن التوقعات، أن برميل النفط سوف يقترب من (120) دولار (نهاية عام 2012)، ولكن حين قامت الولايات المتحدة بغزو العراق فقد كان الحديث الشائع أن الهدف من العملية العسكرية هو العمل على تدفق النفط بأسعار منخفضة إلى الغرب الصناعي، ولكن ذلك لم يكن ممكناً، إذ جاءت

النتيجة عكسية تماما حينما لم يكن تدفق النفط سهلا. وأصبح الأمر كما لو كانت الدول الغربية تتسابق على رفع الأسعار: أحداث العراق... وتسابقت الدول الغربية على فرض ضرائب على الاستهلاك بما يفوض سعر بيع النفط في السوق العالمية بعدة اضعاف. وهكذا وعلى عكس ما اعتقد بعض المحللون العرب⁽¹³⁾ أن الغرب بقيادة الولايات المتحدة يعمل على الحصول على النفط بغزارة وبأسعار رخيصة، فإن الأمر بدا كما لو كان الهدف هو العمل على رفع الأسعار.

وتوجد قاعدة عريضة اليوم في الكونجرس الأمريكي، وجماعات ضغط مؤثرة، ونخب سياسية من الحزبين الرئيسيين في الولايات المتحدة، وهي من طرحت فكرة تقليل الاعتماد على النفط، والمسألة بطبيعة الحال معقدة، ولكن من المؤكد أنه عندما يرتفع سعر سلعة ما في الدورة الاقتصادية إلى سقف حدي تصبح البدائل ساعتها ليس فقط متاحة، وإنما رخيصة⁽¹⁴⁾ وبتعبير آخر تخلق حولها مصالح تروج لها.

والمشكلة بالنسبة لنا هي أعمق من ذلك، وهي ليست سلعا كلها، ولكنها جزء من مسار علاقات اقتصادية دولية غير متكافئة والتي جنحت خلال السنوات الأخيرة إلى اعتبار المنطقة العربية منطقة غير مستقرة، ولا توجد مؤشرات كافية على اتجاهها نحو الاستقرار وكان من نتائجها الفرعية زيادة الاتجاه نحو تحويل الحبوب إلى إيثانول (وقود)، وبالتالي حدوث نتيجة عرضية مفادها ارتفاع عالمي في أسعار السلع الغذائية. إذن فالمسألة تحتاج إلى قدر غير قليل من التفكير، ومنه الاتجاه المتزايد نحو صعود القوى المتشددة في العالمين الغربي والعربي-الإسلامي، والتفكير بمسببات استمرار العنف في المشهد السياسي للدول المنتجة للنفط... فكلها تعطي صورة أوضح لأسباب تقلب أسعار النفط، الارتفاع رغم أن العالم لم يدخل بعد في عصر الندرة التام، والانخفاض رغم ارتفاع الطلب عليه وارتفاع كلف البدائل الأخرى⁽¹⁵⁾. وإجمالا، تملك الولايات المتحدة احتياطات مهمة من موارد الطاقة: 1.5%

من احتياطي النفط التقليدي، ونحو 3.2% من احتياط الغاز العالمي، ونحو 27.13%، من ثروة الفحم الحجري، ونحو 26.9% من إنتاج الطاقة النووية العالمية، ونحو 25% من إنتاج الطاقة الكهربائية العالمية، ونحو 89.3% من الإنتاج العالمي من طاقة الكتلة الحيوية⁽¹⁶⁾. ومن المؤشرات أيضا، ان الولايات المتحدة كانت قد استوردت في العام 2002 نحو 53% من النفط المستهلك داخليا، ونحو

16% من الغاز الطبيعي، إلا أن هذه النسب بدأت تتغير، ويتوقع أن تتحول الولايات المتحدة مع عام 2020 إلى الاكتفاء ذاتيا بحكم الاستثمار في الانتاج من النفط غير التقليدي، مدعومة بسياسات طاقة قومية لخفض معدل استهلاك النفط عامة إلى إجمالي مصادر الطاقة، وهي سياسات حافظت على مدى المدة بين 2005-2015 على معدل استهلاك نفطي يقدر بنحو 18-19 مليون ب.ي، رغم أن الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الأمريكي نمت من 13.4 الف مليار دولار إلى مستوى 17.6 الف مليار دولار لذات المدة. وتسعى تلك السياسات إلى تغيير الأوزان النسبية لمكونات الطاقة الكلية المستهلكة من شكلها الحالي والذي يبلغ نحو 40% نفط، 24% غاز طبيعي، 15% طاقة نووية، و 14% طاقة كهرومائية، و 6% الفحم الحجري، والمتبقي من عناصر الطاقة الأخرى، إلى أوزان تقل فيها معدلات الاعتماد على النفط والغاز الطبيعي، لكن هذه السياسة لن تكون واقعية قبل عام 2030، وهذا ما يفرض على الولايات المتحدة عدم تجاهل النفط، وإنما السعي لتوسيع قدرة الولايات المتحدة على إنتاجه محليا، والتأثير بتجارته عالميا طالما أن أغلب الشركات العالمية هي شركات أمريكية⁽¹⁷⁾.

ووفقا للتقرير السنوي لاستشراف مستقبل الطاقة العالمية (Annual energy outlook) والذي صدر في العام 2004، والذي تصدره إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، فإن حجم الموارد النفطية في العالم بلغت نحو 2935 مليار برميل، وهي تضم النفط التقليدي والسوائل التي تنتج عن معاملة الغاز الطبيعي. وإذا كان العالم قد استهلك (28 مليار برميل عام 2002، وسوف يستهلك نحو 44 مليار برميل عام 2025، فإن ذلك يؤشر أن العالم سيستنزف نحو 612 مليار برميل حتى عام 2025، بمعنى سيستهلك 45.9% من الاحتياطي المؤكد عالميا من النفط التقليدي⁽¹⁸⁾. أما مصادر النفط غير التقليدية، والتي توصلها بعض التقديرات إلى نحو (3300 مليار برميل قابل للاستخراج في العالم، فتعد موارد لا يمكن تطويرها إلا بسعر نفط يفوق الـ (50) دولار للبرميل، والأرقام في أعلاه لا تؤثر وجود أزمة في أمن الطاقة العالمي (إنتاج، إمداد، نقل، استهلاك) حتى عام 2030، إلا

أن المعضلة الأبرز هي في توزيع تلك الموارد حول العالم، إذ يتركز اغلب واكبر الاحتياطي المؤكد في وحول منطقة الخليج العربي (وهي منطقة لازالت غير مستقرة)، ويفترض ان يرتفع تأثيرها في سوق الطاقة عندما يبدأ مستوى النضوب وظهور انخفاض في الامدادات يظهر بعد عام 2030⁽¹⁹⁾.

وذهب كولن باول (وزير خارجية الولايات المتحدة مدة الرئاسة الأولى للرئيس الأمريكي جورج بوش الابن)، بالقول إلى انه: (على الرغم من أن موارد العالم تكفي لتلبية الطلب العالمي على الطاقة في المستقبل المنظور، إلا أن التحديات تبقى متمثلة في أشكال عدة من بينها المشاكل البيئية، والهواجس السياسية وتوزيع الموارد، وعدد لا يحصى من المسائل الأخرى، وتعتقد الولايات المتحدة أن الأسواق المفتوحة والتكنولوجيات الجديدة إذا ما تضافرت بالتناغم سوف تساعدنا وتساعد الدول الأخرى على مواجهة تلك التحديات سوية...)⁽²⁰⁾

لقد قامت الولايات المتحدة بتطوير وتحقيق سياسة للطاقة بعيدة المدى بهدف جعل مستقبل الولايات المتحدة أكثر أمنا من ناحية الطاقة ، فالولايات المتحدة بحاجة إلى الطاقة لدفع نموها الاقتصادي ولمواصلة عملها كمحرك للاقتصاد العالمي، وهكذا اقترحنا استكشاف الموارد المحلية، وتوسعة وتنويع إمداداتنا من الطاقة بطرق تدعم النمو العالمي والديمقراطية والاستقرار²¹.

وما تقدم، يدفعنا إلى طرح التساؤل الآتي: كيف تدير الولايات المتحدة سوق النفط العالمية؟ او كيف تؤثر به؟

المبحث الثاني: الولايات المتحدة وإدارة سوق النفط العالمي

إن الآليات والوسائل التي تعتمد عليها الولايات المتحدة في إدارة سوق النفط العالمي تتأتى من الأهمية النسبية والمكانة العالمية التي تتمتع بها الثروة النفطية، ومن مدرك اقتصادي أمريكي يتعلق أساسا بالمصالح العليا في الخارج.. وهذا سيتضمن التالي:

أولاً: العلاقة ما بين النفط كمورد ناضب والمكانة الدولية والازدهار الذي تتمتع به الولايات المتحدة

في الواقع، أن الولايات المتحدة تتعامل مع كامل حلقة النفط عالمياً عبر سلوك امبريالي، على نحو يعكس كلاهما، أهمية النفط كمورد اقتصادي، وحالة الندرة التي يتجه إليها سوق النفط عالمياً كلما ازداد الاستهلاك، فضلاً عن الكم النقدي الهائل للدولار الأمريكي لمنتجات النفط مقابل صادراتهم النفطية في السوق العالمية. والسؤال الذي يطرح هنا: هل تحتاج الولايات المتحدة إلى السلوك الامبريالي للتعامل مع السوق النفطية؟ لقد ذهب بول إي. سايمونز (نائب مساعد وزيرة الخارجية الأمريكي للشؤون الاقتصادية والتجارية)، إلى أنه: "في عالم من أسواق الطاقة المتزايدة التكامل، لن يكون بإمكان البلدان تأمين وصولها إلى طاقة يُعَوَّل عليها، بأسعار مقبولة، وغير مضرة بالبيئة، إلا عن طريق العمل من خلال تشكيلة متنوعة من الشراكات الدولية. والولايات المتحدة لا تستثنى من هذه المسألة. فالهدف الأساسي لسياسة الطاقة الأميركية هو ضمان قدرة اقتصادنا في الحصول على إمدادات كافية من الطاقة، بأسعار مقبولة، ويُعَوَّل عليها، بشروط وظروف تدعم النمو الاقتصادي والازدهار. غير أن الطبيعة المعولمة لسوق النفط والسوق المتكاملة باضطراد للغاز الطبيعي جعلت الأحداث التي تؤثر سلباً (أو إيجاباً) على أمن الطاقة في أي بلد تؤثر على أمن الطاقة في الولايات المتحدة والعكس بالعكس..⁽²²⁾

صحيح أن أسعار النفط خلال المدة بين 2013-2015 اتجهت للانخفاض عند سقف 30-35 دولار للبرميل، وهي أسعار لا تشير إلى تعرض أمن الطاقة للخطر، إلا أن الانخفاض لا يمكن أن يستمر، ومن ثم لتعزيز أمن الطاقة بالنسبة للولايات المتحدة، فإنه يتطلب اتخاذ الخطوات لتأمين أمن الطاقة العالمي، وأحد العناصر المهمة لتحقيق ذلك هو عملية تواصل ودبلوماسية طاقة نشطة، فعلى الولايات المتحدة، بصفتها أكبر منتج ومستهلك عالمي لموارد الطاقة، أن تلعب دوراً قيادياً في معالجة تحديات الطاقة العالمية، وفي تأمين مستقبل آمن للطاقة. بعبارة أخرى، أن هناك قلق داخل الولايات المتحدة إزاء المخاطر الاقتصادية المحتملة التي ينطوي عليها اعتماد الولايات المتحدة على النفط المستورد على المدى البعيد، وتحديد عدم استقرار مناطق الانتاج الرئيسية، وأن أي انقطاع للإمدادات في أي مكان في العالم

سيكون له تأثير فوري على جميع البلدان المستوردة للنفط، وهذا كان من الأسباب التي تجعل أمن الطاقة على رأس أولويات الحكومة الأميركية، وجعلتها تركز على تبني سياسة دولية خاصة بأمن الطاقة قائمة على أربعة عناصر أساسية، وهي⁽²³⁾:

- 1- تنوع مصادر إمدادات الطاقة: لقد اتخذت الحكومة الأميركية عدداً من الخطوات عبر السنين السابقة لتعزيز تنوع إمدادات الطاقة وطرق نقلها. ورغم أن الشرق الأوسط يعد أبرز أسواق النفط عالمياً، إلا أن تطوير إمدادات جديدة في عدد من المناطق الأخرى في العالم هو هدف أمريكي هام. وتستورد الولايات المتحدة الطاقة من عدة موردين بينهم كندا والمكسيك والسعودية وفنزويلا ونيجيريا وبنغلاديش وروسيا والمملكة المتحدة. وهي منخرطة بنشاط متعدد الواجه من أجل تخفيف تأثير انقطاع الإمدادات، سواء كان ذلك لأسباب طبيعية أم سياسية. فالولايات المتحدة تعمل على الجبهات الآتية:

- 1- التعاون مع الاتحاد الأوروبي حول أمن الطاقة الذي أعلن في القمة الأميركية-الأوروبية سنة 2006، إذ كان أحد عناصره الرئيسية تنوع مصادر الطاقة وإمداداتها. ومن بين الخطوات الأخرى، الانخراط معاً في العمل مع المنتجين والمستهلكين الرئيسيين للطاقة لتقديم المساعدة التقنية لأجل تحسين الأطر القانونية والتنظيمية للطاقة في البلدان الأخرى، ولدعم صيانة وتحسين البنية التحتية لخطوط الأنابيب لتأمين قدرات التسليم، ولتشجيع الاستثمار في تنوع مصادر الطاقة، وتحليل التطورات الجيوسياسية في البلدان المنتجة والمستهلكة الرئيسية للتنسيق ومعالجة التحديات.

- 2- مد شبكات خطوط أنابيب متعددة لإيصال صادرات النفط والغاز من مناطق الإنتاج ومنها بحر قزوين إلى أنحاء العالم، والهدف هو المحافظة على أكثر من خط امداد لمعالجة أي حالة اختناق في الامدادات.

ج- تعزيز العلاقة في مجال الطاقة مع دول نصف الكرة الأرضية الغربي، فاكبر ثلاث من أصل أربع أكبر موردي النفط للولايات المتحدة هم: المكسيك 15.9%،

كندا 15.8%، وفنزويلا 12.9%؛ فضلاً عن السعودية. وكندا هي أكبر مورد للغاز بالنسبة للولايات المتحدة، تليها ترينيداد وتوباغو.

2- العمل مع البلدان الأخرى المستهلكة للطاقة على تطوير سياسات مخزون النفط الإستراتيجي، وتقوم وكالة الطاقة الدولية (IEA) بتنسيق التعامل مع ذلك المخزون من أجل التعامل مع استقرار أسواق الطاقة العالمية، ويوجد اليوم مخزون تجاري (في سفن عملاقة في عرض البحار) يبلغ نحو (1.3 مليار) برميل، ونحو (1.4 مليار) برميل من المخزون الإستراتيجي في خزانات على الأرض، تكفي ل (115) يوماً، بضمنها (700 مليون) برميل لدى الولايات المتحدة⁽²⁴⁾.

3- ممارسة الحوار مع البلدان الرئيسية المنتجة للنفط كي تحافظ على سياسات إنتاج تساهم بالتقليل من تقلبات الأسعار في سوق النفط، تشمل تبادل المعلومات حول أسواق النفط وتشجيع المنتجين على اعتماد سياسات إنتاج يمكن ان تدعم الاقتصاد العالمي من حيث استقرار السعر والامداد⁽²⁵⁾.

4- الحوار مع الدول الأخرى لتقليص الاعتماد العالمي على النفط، عن طريق التشجيع على اعتماد التكنولوجيا المتقدمة وتطوير مصادر بديلة للطاقة، وحققت الولايات المتحدة هبوط في كثافة استخدام الطاقة النفطية في الاقتصاد الأمريكي، بنسبة تقارب 50% بفضل جهود زيادة كفاءة الطاقة من خلال تطوير التكنولوجيا بما ينعكس على ترشيد استخدامها اقتصادياً. وهي منذ العام 2005 تعمل مع عدة دول على مبادرة (Future Gen) أو طاقة المستقبل، وهي مبادرة لبناء أول محطة توليد كهرباء متكاملة للأبحاث قائمة على احتجاز الكربون وإنتاج الهيدروجين للكهرباء، ويتوقع ان تكون مخرجاتها مطروحة في الاسواق عام 2020. كما وأعلنت الولايات المتحدة رؤيا جديدة لمستقبل استخدامات الطاقة النووية معروفة بالشراكة العالمية للطاقة النووية (GNEP)، في اطار برنامج شراكة متعدد الأطراف تعرف بالمنتدى الدولي للجيل الرابع، واستطاع تطوير تكنولوجيات جديدة لإعادة تصنيع الوقود النووي وتقليل النفايات

النووية بغية زيادة أمن الطاقة الأمريكي والعالمي؛ مما يخفف بالتالي من المخاوف المتعلقة بانتشار الأسلحة النووية. والهدف النهائي من هذه البرامج هو تدفق الطاقة كسلعة جاهزة للدول الشريكة ومنع انتقال التكنولوجيا الخاصة بها⁽²⁶⁾، فضلا عن تقليص الاعتماد على النفط.

ثانيا: الآليات الأمريكية للتحكم في أمن النفط العالمي

من المتوقع أن يرتفع مجموع استهلاك الطاقة الإجمالي في الولايات المتحدة من (98 كوادريليون) وحدة حرارية (وحدة قياس بريطانية BTUS) سنة 2002 إلى (136 كوادريليون) وحدة سنة 2025، أي أنه سيتضاعف بنحو 76% عن معدل استهلاك عام 2002 من حيث الكمية ولا نتحدث عن تطوير كفاءة الاستخدام للوحدة الواحدة المستخدمة من الطاقة. ونتيجة التطور التكنولوجي بدأت الولايات المتحدة تخفض من معدل الاستيراد للطاقة من نسبة الربع إلى نسبة الخمس، ويتوقع أن تصل إلى نسبة العشر من مجموع الطلب الأمريكي سنة 2025 وبمعنى أنه الاستيراد سيقبل رغم أن الاستهلاك سينمو، وذلك نتيجة التغيرات التكنولوجية وما اضافته من قدرة على الانتاج المحلي لبدائل الطاقة. رغم ذلك، فإن اهتمام الولايات المتحدة بأمن الطاقة لم يتغير كثيرا، كون أمن الطاقة يؤثر على الاقتصاد العالمي وعلى الأمن العالمي وكلاهما يرتبطان بالأمن الأمريكي بشكل أو بآخر، لهذا اتبعت الولايات المتحدة نهجا يقوم على المبادئ الخمسة الآتية⁽²⁷⁾:

- 1- تطوير تكنولوجيا تراعي الترشيح في الاستخدام والموائمة مع البيئة: قادت الولايات المتحدة مثلا الجهود الرامية إلى تأسيس الشراكة الدولية لاقتصاد الهيدروجين (IPHE) لأجل تنسيق وزيادة قدرة البرامج المتعددة الأطراف لأبحاث الهيدروجين. وسوف تتعامل هذه الشراكة مع الحواجز التكنولوجية والمالية والمؤسسية التي تعترض مسيرة دخول تكنولوجيا تعتمد الهيدروجين إلى الأسواق. وقد اتجهت الإدارة الأمريكية إلى دعم مبادرة بتوجيه الاعتماد نحو الهيدروجين، فالهيدروجين يمكن إنتاجه من تشكيلة واسعة من المصادر المحلية القابلة للتجديد مروراً بالوقود الأحفوري ووصولاً إلى الطاقة النووية، كما يملك

- إمكانية واحدة بدعم قدرة الولايات المتحدة في سوق الطاقة عالمياً. وتم المباشرة بإقامة البنية التحتية لعملية تزويد الوقود (الهيدروجين) عام 2015، وسيحل الهيدروجين وكما هو متوقع سنة 2040 محل (11 مليون) ب.ي من النفط.
- 2- توسيع وتنويع مصادر الإمدادات: فالولايات المتحدة تعتمد لأجل الحفاظ على أمن الطاقة، على توسعة وتنويع أنواع ومصادر الطاقة التي تستوردها. وتساعد في دعم هذه الجهود إيجاد فرص جديدة لزيادة الاستثمارات، وتعزيز التجارة، وتشجيع التنقيب، والاستكشاف، والتطوير، وكذلك إلى تحسين مجالات الحوار مع الدول المنتجة والمستهلكة الرئيسة. فالولايات المتحدة تعمل مع كندا والمكسيك سوية لزيادة درجة التكامل في ما بينها، وتقوية سوق الطاقة في أمريكا الشمالية عن طريق تخطي العقبات السياسية والتقنية التي تعيق زيادة إنتاج الطاقة وتوزيعها. وتقوم أيضاً بالتعاون مع دول أمريكا الجنوبية، وغيرها.
- 3- السيطرة على الأسواق العالمية والتأثير فيها: لقد اعتمدت الإدارات الأمريكية، الآليات الآتية في التعاطي مع السوق العالمية للنفط :
- 1- توسيع الخزين الإستراتيجي: امتلكت القوى الصناعية الكبرى مخزونا إستراتيجيا من النفط بلغ نحو (1.4 مليار) برميل عام 2015، في مستودعات على أو تحت الأرض. كما تملك مخزونا تجاريا عالميا (تحمله السفن في البحار) بلغ نحو (1.3 مليار) برميل لذات العام. وكلاهما، الخزين الإستراتيجي والمخزون التجاري يعدان من بين العوامل المؤثرة على أسعار النفط عالمياً، وتملك الولايات المتحدة منه مخزونا إستراتيجيا بلغ نحو (700 مليون) برميل، يعتبر خط دفاعي بوجه أي اضطراب في السوق العالمية. ويذهب كلا من ديفيد ج. فيكتور وهو أستاذ في جامعة ستانفورد، وسارة اسكريس - وينكلر الباحثة في مجلس العلاقات الخارجية بين العامين (2006-2007)، إلى انه " منذ حظر البلدان العربية تصدير النفط في السبعينات إلى اليوم، أنفقت الولايات المتحدة نحو (50 مليار) دولار على بناء مستودعات كبيرة لحفظ احتياطات النفط الخام وفي أماكن خاصة على سواحل ولايتي لويزيانا وتكساس"⁽²⁸⁾. وبدأ

الرئيس الأسبق جورج بوش الابن مشروع لتطوير الخزين ليصل إلى نحو (1.5 مليار) برميل عام 2020⁽²⁹⁾.

2- سياسة استقطاب الأقاليم المنتجة للنفط: ذهب ديفيد ج. اورايلي (رئيس مجلس الإدارة لشركة شيفرون تكساكو) إلى القول أن أغلب موارد الطاقة موجودة في دول العالم النامي⁽³⁰⁾، وهو ما يفرض على الولايات المتحدة التعامل مع هذه الدول بحكم مصالحها النفطية. ونظرا لطبيعة العلاقات المتباينة بين الولايات المتحدة وهذه الدول، كذلك كانت وسائل التعامل ولا زالت معها متباينة، فكندا والمكسيك يقع كل منهما ضمن دائرة الضغط السياسي والعسكري الأمريكي (أي في نطاق الأمن الإقليمي للولايات المتحدة). وكندا تتبنى فلسفة الاقتصاد الرأسمالي، ومن ثم فلاستثمارات الأمريكية حاضرة بما في ذلك في القطاع النفطي. أما المكسيك فقد تم احتوائها في إطار مشروع أكبر وهو اتفاقية الناftا، التي تجمعها وكندا، الأمر الذي سهل من وصول الإمدادات النفطية المكسيكية إلى السوق الأمريكية بصورة انسيابية. في حين أن فنزويلا تدرك تماما حجم المتاح لحركتها السياسية والاقتصادية، وهي لم تعتمد إلى تقليص الواردات النفطية الأمريكية رغم الخلاف السياسي الفنزويلي- الأمريكي. وتبقى السوق النفطية الخليجية هي الأكثر أهمية لحجم احتياطياتها النفطية، وهي أكبر احتياطيات العالم، فضلا عن الجانب الإيديولوجي الليبرالي الذي تسلكه أوتوقراطيات الخليج، إذ اعتمدت الولايات المتحدة في التعاطي مع هذه الدول، والمنطقة عامة عبر إستراتيجية تركز على ثلاث وسائل، وهي التالية:

4- توسيع نطاق الاستثمار في حقول النفط الكبيرة، وللولايات المتحدة أكثر من شركة استثمارية نفطية عاملة في منطقة الخليج العربي، تعمل في إطار سياسات واتفاقات أمنية، وتدرك دول الخليج انها بحاجة الى استمرار الاستثمار وما يرافقه من تدفق الحماية الاجنبية وتكنولوجيات للقطاع الإستخراجي⁽³¹⁾ أو تطوير الحقول القائمة.

- 5- تنوع صفة العلاقات الأمريكية مع الدول الغنية بالنفط، وقد شمل هذا التوسيع مجالات عدة تجارية ونفطية وثقافية، وهذا أبقى الخليجيون متعلقين بالولايات المتحدة كنموذج تنموي ذا صبغة ليبرالية.
- 6- إعادة الانتشار العسكري لتأمين السيطرة على حقول النفط وطرق الإمداد الرئيسية، وهي الحلقة الأكثر بروزا في العلاقات الخليجية الأمريكية، وقد جاء هذا الانتشار بموجب توجه استراتيجي أمريكي، جرى تأكيده عام 1980، إذ أكدت الولايات المتحدة خلاله إن أمن منطقة الخليج العربي هي جزء من الأمن العالمي، والأمريكي خاصة، وأنها ستتدخل في حالة إعاقة الإمدادات النفطية منها إلى العالم الغربي. وخلال المدة بين 1980 - 2015 شهد الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة تطورا ملموسا وصار للولايات المتحدة حضور إقليمي، وتركز لقيادة العمليات الوسطى الأمريكية وتحديدا في قطر⁽³²⁾.
- ولم يقتصر التعامل الأمريكي مع المناطق السابقة، بل سعت الإدارة الأمريكية طوال الأعوام 2000 - 2008 أن تقنع الكونغرس بأن مفتاح تحقيق أمن الطاقة هو فتح المحمية الوطنية للحياة البرية لمنطقة القطب الشمالي أمام عمليات الاستكشاف والتنقيب عن النفط⁽³³⁾، كما طالب الجمهوريون أثناء الانتخابات الرئاسية عام 2008 بزيادة الحفر على طول السواحل البحرية الأمريكية المحمية⁽³⁴⁾. والواقع أن الاتجاه نحو الاستثمار في المنطقة القطبية والساحلية مرجعه وجود اتجاه للسياسة الأمريكية من أجل خفض استهلاكها النفطي من منطقة الشرق الأوسط، ومن خلال عدد من الإجراءات من أهمها التعجيل بفتح بعض المناطق الجديدة مثل سواحل كاليفورنيا وألاسكا للاستثمار النفطي،.. (ومن بين تلك الإجراءات) واستمرار دعم عملية تطوير تكنولوجيا قليلة استخدام الطاقة، وهي سياسة تسير بوتائر بطيئة نحو هدف بعيد: خفض استهلاك الولايات المتحدة للنفط⁽³⁵⁾، وصولا إلى أن تكون الولايات المتحدة دولة مصدرة للنفط بعد عام 2020. ولكن السؤال الذي يطرح من قبل الباحثين في مجال الطاقة، إلى أين تسير سياسة الطاقة للولايات المتحدة؟⁽³⁶⁾ والإجابة على هذا السؤال تنحصر عند بعض من الدراسات المستقبلية للنفط والتي تشير إلى أن الولايات

المتحدة تتقبل فكرة وجود نفط عالي السعر نسبياً، ورغم أنه ولعقود من الزمان تعهد مرشحو الانتخابات الرئاسية الأمريكية بخفض اعتماد الولايات المتحدة على النفط الأجنبي باعتبار أن الاعتماد على النفط الأجنبي كان قيداً على السياسة الخارجية الأمريكية، إلا أنه ومن الملاحظ أن الوضع أثبت أن قوة الولايات المتحدة ونفوذها تزداد في عصر النفط (ارتفاع أسعار النفط) أكثر منها مع انتهاء عصر النفط (انخفاض أسعار النفط). فمع ارتفاع أسعار النفط يتحقق الآتي:

- تزداد التدفقات المالية من الدول المصدرة للبترو - خصوصاً الدول الخليجية - للاقتصاد الأمريكي في شكل استثمارات في البورصات الأمريكية أو البنوك الأمريكية أو الاستثمار في مجال العقارات الأمريكية،

- زيادة الفوائض النقدية للدول الخليجية يعني بالضرورة زيادة في احتياطياتها النقدية المقومة بالدولار وهو ما يعني دعماً غير مباشر للدولار، حيث يوجد أكثر من (2000 مليار) دولار كاحتياطيات نقدية مقومة بالدولار في منطقة الخليج يعتمد عليها الأمن الأمريكي في أوقات عدم الاستقرار المالي،

- عززت الفوائض النفطية ربط أمن دول الخليج بأمن الولايات المتحدة، الأمر الذي شجع تلك الدول على ضمان الأمن الأمريكي حفاظاً على أمنهم بالأساس ورغبتهم في الاستثمار بمبالغ كبيرة في الدين الحكومي الأمريكي،

- زيادة الفوائض البترولية لدول الخليج يعني بالضرورة زيادة الميزانيات العسكرية ومزيداً من شراء الأسلحة لمواجهة الأخطار الإقليمية وهو ما يعني دعماً لشركات السلاح الأمريكية،

- كما أن زيادة الأسعار لبرميل النفط يعني عدم قدرة القوى المنافسة على تحمل كلف شراء مزيد من الواردات النفطية لتلبية الطلب الداخلي وبالتالي سيقبل معدل النمو فيها، مقارنة بالولايات المتحدة التي يستطيع اقتصادها تحمل كلف أسعار عالية نسبياً.

4- الحوار مع المستهلكين الكبار للنفط: إن احتمالات اتساع نطاق الطلب على النفط، مقابل اتجاه انخفاض للمعروض من النفط في السوق العالمية، جعل

الحاجة ملحة إلى إيجاد توازن بين المنافسة والتعاون بين القوى الكبرى على مسرح الطاقة، وبما لا يضر بأمن الطاقة العالمي، فالدول المنتجة بحاجة إلى الأموال من بيع منتجاتها النفطية لأغراض التنمية، فضلا عن تطوير صناعاتها النفطية، إذ قدرت الوكالة الدولية للطاقة الحاجة الفعلية لتطوير صناعة الطاقة عالميا حتى عام 2030 بنحو (16 ألف مليار) دولار، في حين أن الدول الكبرى المستهلكة للنفط تحتاج إلى إمدادات نفطية بأسعار معقولة للحفاظ على بناء اقتصادها والمحافظة أيضا على مستوى رفاهيتها⁽³⁷⁾. وفي هذا الظرف، لا يمكن تجاهل الاعتبارات البيئية، ومراعاة المسؤوليات تجاه الأجيال اللاحقة، بوصفها عامل ضاغط أمام استمرار الدول الصناعية في التوسع في استهلاك النفط. وإذا كان للدول الصناعية المتقدمة أن تجد بدائل تكنولوجية للمحافظة على مستويات الرفاهية التي تتمتع بها شعوبها، فإن المعضلة التي يمكن أن تبرز مستقبلا هي في التعاطي مع الدول النامية والتي تريد رفع مستويات المعيشة لشعوبها، ومنها الصين والهند والبرازيل واندونيسيا، فهي بحاجة إلى رفع عام لمستويات استهلاكها من مختلف أنواع الطاقة ومنها النفط كأحد عناصر ومقومات رفع نموها الاقتصادي. وهكذا تبدو القضية في مجال الطاقة وكأنها معركة تتطلب من الولايات المتحدة ربحها، إنما المسألة الصائبة هي في تقدير توازن دقيق بين مصالح الدول المنتجة والمستهلكة، والنظر بعقلانية نحو مصادر الطاقة بكافة أنواعها والى التكنولوجيا التي تدخل في تطوير استخدامات الطاقة، حتى يبقى أمن الطاقة قضية مضمونة للجميع. والزيادة الحادة في استخدام الطاقة من جانب العالم النامي مضافا إليه الطلب الأمريكي المتزايد على النفط، من شأنهما أن يوترا أنظمة الطاقة العالمية والظروف البيئية، ومن شأنهما أن يغيرا اتجاهات بعض الدول المستوردة للنفط (لاسيما كبريات الدول المستهلكة) عن بلدان الشرق الأوسط المصدرة للنفط. وهذا ما يفرض على الولايات المتحدة تعزيز الاتجاه نحو التعاون مع الشركاء العالميين بغية تطوير مصادر الطاقة الجديدة ومنها؛ مبادرة وقود الهيدروجين، ومشروع المفاعل النووي الحراري-الاختبار الدولي ITER، والتي خصصت لها

الإدارة الأمريكية مبلغ (1.7 مليار) دولار خلال المدة 2005-2009، كمرحلة أولى، وتطوير تكنولوجيا للطاقة فعالة وتطوير وقود نظيف بديل، لتخفيف أي توتر دولي في مجال أمن الطاقة⁽³⁸⁾.

5- الاستثمار في موارد الطاقة غير الناضبة: وما تقدم، قد دفع الولايات المتحدة إلى الاستثمار في بدائل للموارد الهيدروكربونية (النفط والغاز والفحم الحجري)، وكان أمامها التوسع في الاستثمار وتطوير تكنولوجيا تتعامل مع التوسع في إنتاج الطاقة النووية، والتوسع في إنتاج طاقة الرياح، والاستثمار في بدائل الكهرباء والطاقة الحرارية الأخرى، وهي لم تقيد التوسع في استهلاك النفط لكنها توسعت في دعم التوجه نحو البدائل بما يعطي مرونة أوسع في تنويع محفظة الطاقة الأمريكية لمواجهة تداعيات أي أزمة في أمن الطاقة العالمي⁽³⁹⁾.

والولايات المتحدة بحاجة ليس فقط إلى التعاون مع الدول المنتجة والمستهلكة للنفط، فحسب بل تبني إنتاج تكنولوجيا الجيل الجديد في التعااطي مع الطاقة، والاستثمار في بدائل الطاقة القابلة للتجديد، والدافع نحو هذا الخيار هو وجود مؤشرات خطرة على أمن الطاقة للولايات المتحدة تتمثل بتصاعد في عدم التوازن بين إمدادات الطاقة الداخلي والطلب الداخلي على الطاقة، وبمعنى أن الولايات المتحدة تنتج نحو استهلاك عناصر الطاقة أكثر مما تنتج، وتسد العجز عبر الاستيراد سابقا وعن طريق تحمل كلف مرتفعة للاستثمار في البدائل، فإذا ما نظرنا إلى اقتصاد الطاقة في الولايات المتحدة نجده يتسم بالاتي⁽⁴⁰⁾:

1- استخدام تشكيلة واسعة من عناصر الطاقة كالنفط، الفحم الحجري، الغاز، الطاقة النووية، الطاقة الكهرومائية، الطاقة المتجددة،... غير أن الاعتماد الكثيف محصورا على الأنواع الثلاثة الأولى.

2- إن قطاع النقل يعتمد بالكامل على النفط، وقطاع النقل هو الأقل مرونة بين القطاعات الكبرى في مجال استهلاك الطاقة (قطاع السكن، قطاع التجارة والصناعة).

3- ارتفاع مؤشر متوسط استهلاك الطاقة الكلي في الولايات المتحدة وبضمنه النفط.

إن أمام الولايات المتحدة في الأمد القصير خطة تشجيع تطوير تكنولوجيا تستخدم النفط بفعالية، فضلاً عن العثور على مصادر داخلية للنفط، في حين أمامها في الأمد البعيد إستراتيجية التحرر من النفط في القطاعات أعلاه. ولقد حققت الولايات المتحدة خطوات مهمة نحو تطوير تكنولوجيا تستخدم النفط بفعالية واستخدام بعض البدائل، وخاصة النفط غير التقليدي. وقد أسهمت الحوافز الضريبية والإجراءات السياسية المشجعة نحو تبني بدائل للنفط، إلى تطوير بدائل للطاقة قابلة للتجديد، إلا أن ما يعيق التوسع فيها هو الكلف الاقتصادية مقارنة بالنفط التقليدي، ومزايا النفط الصناعية والاقتصادية التي لا تزال مغرية؛ وغير المرنة في بعض القطاعات. ومن بين قطاعات الطاقة التي شغلت اهتمامات صانع القرار الأمريكي خلال العقد الماضي، الطاقة النووية، بوصفها البديل الأكثر قدرة على سد جانب مهم من احتياج الولايات المتحدة من الطاقة، إذ أن تجدد الاهتمام الدراماتيكي بالطاقة النووية أدى إلى إنشاء أول وحدات طاقة نووية جديدة في الولايات المتحدة في عام 2012 منذ 1980، كما وتزداد التوقعات حول الجدوى الاقتصادية لمشاريع الطاقة النووية الجديدة نتيجة عدة عوامل⁽⁴¹⁾.

1- تنافسية تكاليف الإنتاج: إذ يشير دليل معهد معطيات المرافق الكهربائية وقواعد بياناته، إلى أن تكاليف إنتاج الكهرباء بالطاقة النووية في المحطات النووية الحالية في الولايات المتحدة أقل بقليل من التكاليف في محطات الطاقة العاملة بالفحم، وتبلغ تقريباً ثلث التكاليف في محطات الطاقة العاملة بالغاز، وستقل الكلف بعدة اضعاف مع المحطات النووية الجديدة.

2- إمكانيات خفض تكاليف الإنشاء: إن كلفة إنشاء محطات توليد الكهرباء بالطاقة النووية تفوق كلفة إنشاء أي مرافق أخرى في قطاع توليد الطاقة، إلا التصاميم القياسية التي صادقت عليها اللجنة التنظيمية النووية في الولايات المتحدة (NRC)، سمح بتقليص تكلفة إنشاء المحطة الواحدة وفقاً

- للتصاميم الجديدة التي تم المصادقة على اعتمادها في عام 2010، وبهذا تكون الصناعة النووية المدنية مجدية في ظل اشتراطات السلامة
- 4- التمويل الحكومي: فهناك دعم حكومي للمفاعلات الجديدة، والذي يقدم على شكل ضمانات للقروض، وإعفاءات من ضريبة الإنتاج...
- 5- الوقود النووي مقابل الغاز الطبيعي: في التسعينات من القرن الماضي، وبعد إصدار تشريع قانون الهواء النظيف، برز الغاز الطبيعي الأرخص ثمناً نسبياً كبديل نظيف، فضلاً عن كون تكاليف إنشاء المحطات الغازية اقل بنحو النصف عن كلفة إنشاء المحطة النووية، فضلاً عن كون إنشاء المحطة النووية تستغرق نحو ست سنوات حتى تبدأ بالانتاج في حين ان إنشاء المحطة الغازية يستغرق سنة واحدة، كلها جعلت الطاقة النووية غير جذابة للمستثمرين ولشركات المرافق الكهربائية سابقاً، إلا أن التصاميم الجديدة للمفاعلات الأمريكية جعلت تلك المحددات تتلاشى ورفعت من الجدوى الاقتصادية لإنشاء المحطات النووية لتوليد الطاقة.
- وهكذا، يثار التساؤل حول ما ستكون عليه الإستراتيجية الأمريكية إزاء إدارة سوق النفط العالمية في المستقبل؟
- المبحث الثالث: مستقبل الإستراتيجية الأمريكية تجاه ديناميكية السوق النفطية العالمية عند التأمل في خارطة النفط العالمية، يتبين لنا ما يجري من تطورات ديناميكية في سوق النفط، فضلاً عن تأثيرات عدة في مستويات الطلب العالمي، في ظل انخفاض مرونة الإنتاج النفطي للدول المنتجة، وما يمكن أن يحدث من ارتفاعات محتملة في الأسعار لمختلف أنواع الطاقة وتحديد الموارد النفطية بعد فترة محدودة للانخفاض طيلة المدة بين 2014-2016، إذ أن الحاجة المتنامية للنفط سنوياً مع عدم توافر البدائل الطاقوية المناظرة له بالموصفات والمتعددة والاستخدامات سيحمل الدول المنتجة عناء اختلال آلية السوق مع ضغوط الدول المستهلكة لرفع مستوى سقف الإنتاج سواء بتطوير الحقول النفطية عمودياً أم من خلال البحث والتنقيب عن

حقول جديدة عبر التوسع الأفقي، أو توفير معروض نفطي أكبر عبر ضخ كميات أكبر من النفط غير التقليدي للسوق النفطية.

إن تطور الطلب العالمي على النفط في المستقبل المتوسط سيكون بوتيرة أسرع من تطور الإنتاج، والسبب في ذلك يعود إلى انخفاض مرونة الإنتاج النفطي الناجم عن عدم اهتمام الدول المنتجة بمشاريع توسيع منظومة الإنتاج النفطي بما يوازي الطلب عليه، وهذا يحصل إما عن أسباب عدم جدوى فنية، تضطر هذه الدول عن عدم رد الاستثمارات في مجال تطوير الإنتاج أو عدم حصولها على التقنيات المتطورة لرفع وتيرة الاستخراج في الحقول العاملة في مجال الإنتاج، إذ أن معظم الدول المنتجة للنفط (وتحديداً دول أوبك) تكون مقيدة بمتوسط سقف إنتاجي ضمن مجموع إنتاج المنظمة وبحسب نسبة مساهمتها من مجموع الإنتاج العالمي. كما أن هناك أسباب اقتصادية، كإنخفاض أسعار النفط سواء في أيام الأزمات الاقتصادية أو كنتيجة لانخفاض معدلات النمو الاقتصادي، والتي تؤثر على ما ترصده البلدان المنتجة من أجل تطوير الصناعات النفطية كما حصل طيلة المدة بين 2014-2016 والتي تم فيها خفض معدل الاستثمار في الإنتاج النفطي العالمي عموماً.

إن اتجاهات الدول المنتجة نحو عدم الاهتمام بتطوير قطاع الإنتاج النفطي أفقياً وعمودياً، سيؤدي بطبيعة الحال إلى اصطدام السوق النفطية بقصور الطاقة الإنتاجية وعدم تلبية الطلب العالمي المتزايد سنوياً، وهذا سينعكس بالتأكيد على رفع مستويات الأسعار، فضلاً عن انخفاض قيمة الدولار السوقية، الأمر الذي ينعكس سلباً على أداء اقتصادات الدول الصناعية والنامية المستهلكة، مع الحاجة المتزايدة إلى هذا المورد على نطاق الاستهلاك والإنتاج، إلا أن الأمر ربما سيتحقق على مدى الأعوام التالية لعام 2020، عندما يبدأ الاقتصاد العالمي بالتعافي من الأزمة المالية ويبدأ ارتفاع معدل الاستهلاك النفطي العالمي.

ومن خلال ما تقدم، فإن مستقبل إدارة الولايات المتحدة لسوق النفط سيكون محكوماً بعدة احتمالات البعض منها قد يكون مرغوباً بها وينصب ضمن دائرة المصالح الأمريكية العليا سواء في تحقيق الرفاه الأمريكي أم الحفاظ على مقدرات الأمن

القومي، على أن أمن النفط هو جزء من الأمن القومي للولايات المتحدة، وهذا يؤسس لسلوك أمريكي تطغى عليه سمة الهيمنة من خلال وضع إستراتيجيات نفطية شاملة تتضمن جانبين⁽⁴²⁾:

الأول، وضع اليد على مقدرات الطاقة في العالم وتحديد النفط والثاني، النقل الصافي لهذا المورد الناضب من خلال سيطرة شركاتها النفطية العملاقة عبر عقود المشاركة وتراخيص الاستثمار النفطي ودور واسع في ممارسة العمل الإداري والتحكم باتجاهات المشاريع الاستخراجية والصناعات الوسيطة، ووفق قاعدة الكلفة المتدنية للوحدة المستخرجة من الحقول النفطية... وهذا الجانب سيعطي سيناريوهات لمستقبل إدارة سوق النفط العالمي سواء باتجاه استمرار هذا النمط أم باتجاه خطوط التغيير ضمن مدخلات سوق النفط ومخرجاتها.

وتبقى المتغيرات السياسية والأمنية اللاعب الرئيس في إحكام مشهد الاستمرارية والتغيير عبر خلق المبررات وتوظيفها وبما يتسق ومصالحها في مختلف مناطق الإنتاج النفطي في العالم. وتعدد المبررات والأسباب التي تصوغ السياسة الأمريكية وتصنع إستراتيجيتها في إدارة سوق النفط سواء ما يتعلق منها بتغيير الإرهاب الدولي، وأسلحة الدمار الشامل، وأزمات مالية واقتصادية مؤثرة تلازم اقتصادات الدول الرأسمالية، وخلافات سياسية، وحدودية، ودينية، وقومية ذات جوانب مؤثرة في جزئيات بعض الأقاليم الغنية بالنفط وتهدد من أمنه واستقراره، فضلا عن ذلك تدخل مسألة تحقيق أمن النفط والحفاظ على خطوط إمداداته بوصفه من أولويات السياسة النفطية الأمريكية ومن خلال مداخل لمشاريع إقليمية ترتبط حصرا في إستراتيجية النفط الأمريكية؛ ومنها مشروع الشرق الأوسط الكبير.

ومن المشاهد المتوقعة هنا هي مشهدي الاستمرارية والتغيير في استراتيجيات إدارة الولايات المتحدة للسوق النفطية العالمية.

المشهد الأول: مشهد الاستمرارية لنمط إدارة سوق النفط العالمي

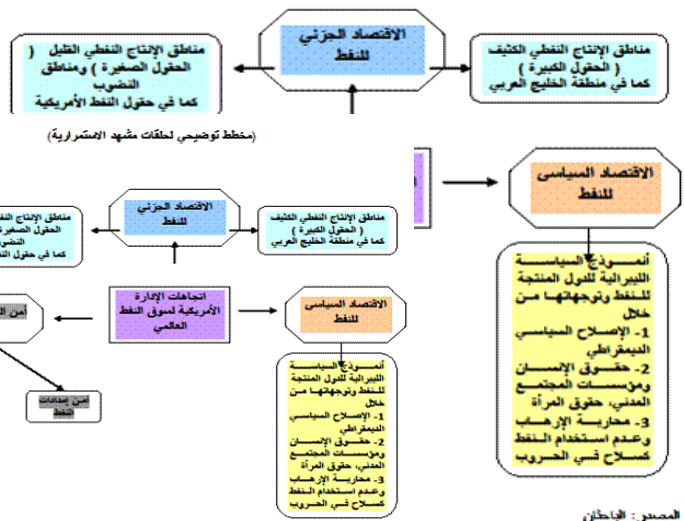
إن هذا السيناريو يدخل في ثلاثة حلقات ديناميكية تؤثر في البيئة السياسية والاقتصادية الدولية، لاسيما في ظروف تعد هي المثلى بالنسبة للولايات المتحدة وإدارتها لسوق النفط العالمي، لتفرض أهدافها على النفط العالمي. فالحلقة الأولى، تشكل في ضوءها آليات الاقتصاد الجزئي للطاقة ومنها النفط، على أن هذه الدائرة لا تقبل الجدل في موضوع يُعد محسوما في الأساس وفق قواعد الوفرة والندرة وفي مختلف حقول النفط في العالم بما فيها الحقول النفطية الأمريكية. في حين أن الحلقة الثانية تتضمن كل عناصر الاقتصاد السياسي للنفط ومن خلال نمط واتجاهات إيديولوجية ومواقف سياسية للأطراف المنتجة للنفط. فالسياسة الليبرالية التي تتسم بها اقتصادات العالم الرأسمالي الغربي، لا بد أن تسود في مناطق العالم الغنية بالموارد الطاقوية وهكذا تتجه السياسة الأمريكية حيال إدارة موارد الطاقة، ومثالنا أن النفط الذي يتركز في منطقة الخليج العربي والذي يدار معظمه من قبل أوتوقراطيات حكم سياسي متوارث في السلطة، يتبع النهج الليبرالي الغربي وبما يتوافق إيديولوجيا مع مسارات التفكير الإستراتيجي الأمريكي حيال موارد الطاقة في العالم. كما أن مرحلة ما بعد احتلال الولايات المتحدة للعراق (ما بعد عام 2003) بات نفط الخليج العربي عموما باستثناء النفط الإيراني، محكوما بتوجهات أمريكية صرفة ومن خلال توسيع أنماط الاستثمارات النفطية الأجنبية سواء عبر استمرار عقود النفط الأمريكية-مجلس التعاون الخليجي أو من خلال عقود جديدة مع دول المنطقة.

(مخطط توضيحي لحلقات مشهد المستقبلية)

بل الحلقة الثالثة في

دية والإستراتيجية

التوضيحي)



المخطط من عمل الباحثين

وتأسيسا على مؤشرات تزايد الطلب العالمي للنفط، وخلال المرحلة الراهنة، وتنبؤات الطلب مستقبلا، وعبر دراسة أجرتها وكالة الطاقة الدولية، فإن أسعار النفط يمكن أن ترتفع لتتجاوز حاجز (70) دولار أمريكي للبرميل الواحد كارتفاع مستقر خلال العشر سنوات اللاحقة، وفي ظل تناقص القدرة الإنتاجية في معظم دول الإنتاج النفطي، في حين أن النفط لم يبلغ بعد مرحلة الذروة، فالإنتاج النفطي بعد هذه المرحلة يبدأ بالانخفاض وفق قانون تناقص الغلة، وسيكون التناقص واضحا بعد عام 2030⁽⁴³⁾. (أنظر الجدول رقم 5 والمخطط البياني لمنحنى مستقبل تطورات الأسعار في سوق النفط العالمي).

إن هذه المرحلة وفي إطار حلقة الاقتصاد الجزئي يمكن أن تخلق للإدارة الأمريكية قلقا عميقا عبر اعتمادها كليا على الموارد النفطية من دون وجود بديل طاقتي، وبقدر تعلق الأمر بنضوب الحقول النفطية الأمريكية وبعض من حقول النفط في دول بحر قزوين مع غزارة حقول النفط في الشرق الأوسط. إذ تتمتع حقول النفط في الشرق الوسط بحملة من الامتيازات الجوهرية من أبرزها؛ يتجاوز العمر الزمني لمعظم احتياطات الدول المنتجة للنفط فيها المائة عام فضلا عن تجاوز احتياطياتها نحو (70%) من نسبة الاحتياطي العالمي والذي يتركز معظمه في منطقة الخليج العربي⁽⁴⁴⁾. وهذا يعطي مؤشرا لتوجهات الدول المستهلكة للنفط وبخاصة الدول الصناعية والتي ستعتمد على منطقة الشرق الوسط وتحديدًا منطقة الخليج كمصدر للتزود بالنفط، كونها المنطقة الأغنى في العالم والأقل من حيث تكاليف استخراج النفط فيها، والعكس من ذلك في حقول النفط الأمريكية، إذ ترتفع تكاليف استخراج النفط والى درجة أن الحكومة الأمريكية تمنح المنتجين ما يعرف (بمسموحات

النضوب) تشجيعاً منها في زيادة الاستخراج رغم ارتفاع التكاليف الحدية، فالعمليات الإنتاجية لن تجدي نفعا أمام صعوبات جمّة تواجه منحى المنتج الاحتكاري⁽⁴⁵⁾.

وهذا ما يؤكد أن اعتماد الولايات المتحدة لبدائل النفط قد يكون ممكناً في المستقبل المتوسط إذا ما كانت متوسطات تكاليف الاستخراج لهذه البدائل هي أقل من متوسط تكاليف استخراج النفط، وأن الولايات المتحدة تدرك تماماً بل متأكدة من أن ذلك لا يتحقق في الأجل القصير ولا حتى في الأجل المتوسط، مما يبقي مورد النفط عديم المرونة ولا يضاهيه أي من البدائل الطاقوية (الناضبة وغير الناضبة).

جول (5): متوسطات الطلب والإنتاج العالمي للنفط الحالي والمتوقع ما بين العام (2008-2020) (بالمليون برميل يوميا)

المتغيرات، السنوات	2003	2009	2011	2013	2015	2020
متوسط الطلب العالمي على النفط	85.6	84.1	85	88.1	94.1	102.1
متوسط الإنتاج النفطي العالمي	92.3	96.7	98.1	98.2	98.5	105.4
متوسطات الأسعار للبرميل/برنت (بحر الشمال)/ بالدولار الأمريكي	98.3	52	80	100	30	70

المصدر: 1- وكالة الطاقة الدولية (IEA) حول مستقبل النفط العالمي وتطورات أسعار النفط، نيويورك، 2009

2- تقرير الأمانة العامة المنظمة الأوبك (OPEC)، تطورات الطلب العالمي للنفط، فينا، 2008.

من هذا الجانب تحاول الإدارات الأمريكية المتعاقبة في السلطة التركيز على حلقة الاقتصاد الجزئي، وعبر ثلاثة محاور أساسية ومن أجل التحكم بالنفط مستقبلاً:

المحور الأول؛ الحصول على أكبر كمية ممكنة من النفط كاحتياطي وخزين إستراتيجي ضمن الأرض الأمريكية ومن مصادر مختلفة وبأسعار زهيدة.

المحور الثاني؛ ربط مستورداتها النفطية والمستخرجة من مناطق الإنتاج الغزير (الحقول الكبيرة) والتي تتميز بانخفاض التكاليف (كما في منطقة الخليج العربي) مع الحقول المستخرجة من حقول أمريكية (الحقول الصغيرة وذات التكاليف المرتفعة) ومن ثم

تسعيه ضمن سوق النفط العالمي عند مستوى سعر أعلى دائما من سعر (برنت) بحر الشمال..

المحور الثالث، توظيف الأزمات الاقتصادية وتحديد الأزمات المالية بما يؤدي إلى إرباك في الطلب العالمي للنفط ودفع الأسعار إلى مستوى أدنى، مما يساهم في حصول شركاتها النفطية على كميات كبيرة من النفط تحت ذريعة وجود حالة انكماش اقتصادي عالمي وبأسعار زهيدة . ويتبع ذلك حالة انتعاش اقتصادي لدى الدول المتقدمة ليحفز الطلب العالمي للنفط مرة أخرى وترتفع أسعار النفط كي تستفيد الشركات الأمريكية بحصولها على أرباح عظيمة جدا.. وهكذا.

ومن خلال الجدول يتضح أن تطورات الأسعار جاءت بناء على ارتفاع مستمر في الطلب العالمي على النفط أمام تواضع في الإنتاج النفطي رغم عدم بلوغه حالة الذروة الإنتاجية، وأن من المتوقع أن يزداد الطلب الأمريكي بهدف تأمين حاجاتها الاستهلاكية الفعلية منها وغير الفعلية خلال المستقبل المنظور ومن خلال زيادة مخزونها النفطي بما فيها التخزين الإستراتيجي، مستغلة انخفاض الأسعار المرتبط جزئيا بالازمة المالية بعد عام 2009.

وإذا ما معنا النظر في مورد النفط، نرى أن هناك من يتوقع تراجع استخدامه إلى باقي مكونات وعناصر الطاقة الأخرى عن مستواه الحالي (32%) إلى أقل من (30%) مع نهاية العقد القادم، رغم ارتفاع في معدلات وأرقام استهلاكه، كجزء من ارتفاع عام في مؤشرات استهلاك الطاقة عالميا، من نحو (90 مليون) ب.ي، معدل الاستهلاك في 2015، إلى المشاهد الآتية عام 2030⁽⁴⁶⁾:

-نحو (130 مليون) ب.ي، وفقا لمشهد وجود نمو اقتصادي عالمي عال نسبيا يقدر بين 3-5 %.

-نحو (113 مليون) ب.ي، وفقا لمشهد وجود نمو اقتصادي عالمي متوسط نسبيا يقدر بين 2-3 %.

-نحو (105 مليون) ب.ي، وفقا لمشهد وجود نمو اقتصادي عالمي بطيء نسبيا يقدر بأقل من 2 %.

ومن أجل وضع صورة سليمة للمشهد النفطي العالمي، فإن ارتفاع الأسعار لبرميل النفط، والاتجاه نحو الندرة، تدفع بالمستهلكين إلى الخيارات الآتية، كلها أو بعضها منها⁽⁴⁷⁾:

- السيطرة العسكرية على مناطق الاحتياطيات والإنتاج المتوقعة أو المحتملة.
- الاستثمار في مناطق الاحتياطيات والإنتاج المرتفعة.
- الاستثمار كلما كان ذلك ممكناً أو متاحاً من الناحية الاقتصادية في مناطق إنتاج غير مستغلة سابقاً.

- الاستعداد التقني والاقتصادي للتعاطي مع بدائل النفط.

والخيار الأول مكلف سياسياً، لأنه سيثير كافة القوى المستهلكة ضد من يلجأ إليه، وحتى الولايات المتحدة وهي تمارس سطوة الخيار العسكري في منطقة الخليج العربي، إلا أنها تعترف بوجود مصالح اقتصادية للقوى الكبرى الأخرى في هذه المنطقة ولا تسعى إلى التقاطع معها. يبقى إذن الخيارات الأخرى. وإذا ما أتينا إلى الصين والهند كأبرز القوى التي تتجه إلى أن تكون أكبر مستهلكا للنفط بعد الولايات المتحدة، فإنهما بدأتا في الاستثمار في كلا من السودان واليمن وفي إيران وفي إفريقيا، وفي مياه المحيط الهندي وبحر الصين، .. رغبة بضمان إمدادات نفطية مستقرة خلال المستقبل المتوسط.

أما الحلقة الثانية والتي تتعلق بالاقتصاد السياسي للنفط، إذ تحاول الإدارات الأمريكية المتعاقبة على جعل الخطاب السياسي الليبرالي لمنظومة الدول الصناعية الرأسمالية هو من يدير آلية سوق النفط العالمي ومن خلال توجهات أمريكية لديمومة المصالح الاقتصادية العليا، سواء في تطور الصناعة أو ديمومة اقتصاد الرفاهية للمواطن الأمريكي، والذي يعد شرط جوهري في سياسة الولايات المتحدة الخارجية وبخاصة مع الدول الغنية المنتجة للنفط.

وتحاول الولايات المتحدة التأثير، بحكم علاقاتها الإيجابية، على بعض النظم السياسية في الدول النفطية وتحديداً في منطقة الشرق الأوسط، وذلك من عدم انخراطها سياسياً بقضايا المنطقة ومنها؛ الصراع العربي الإسرائيلي أو استخدام النفط

كسلاح سياسي تحت ذرائع التأمين ومنع الشركات الأجنبية من الاستثمار في القطاع النفطي، إذ أن مثل هذا التصرف يعد خطوفا حمراء في سياسة الغرب والولايات المتحدة تحديدا. ومن هنا فقد جاءت الحرب على العراق واحتلاله تأسيسا لهذه تقاطعات سياسية محكومة بمبررات عدة عززت الخلافات في التوجهات ما بين الولايات المتحدة والعراق، على أن عامل النفط من العوامل الجوهرية التي دفعت بهذا الاحتلال وليس بوصفه عاملا فريدا، بل إلى جانبه تقف عوامل أخرى لا مجال لبحثها هنا⁽⁴⁸⁾.

لقد ألفت المتغيرات الإقليمية والدولية بأثرها السلوكي والديناميكي على مسار الإستراتيجية الأمريكية حيال النفط في الشرق الأوسط وبخاصة منطقة الخليج العربي، إذ يدخل على الصعيد الإقليمي متغير الإرهاب الدولي وتداعياته على المصالح الأمريكية في المنطقة وضمن أولويات إستراتيجيتها من أجل تأمين مصالحها النفطية⁽⁴⁹⁾. ومنذ أحداث 11 أيلول 2001 ودول الإنتاج النفطي الخليجي تواجه امتحانا صعبا وعلى كافة الصعد أمام مختلف التحديات الأمريكية إزاء مصالحها النفطية، لاسيما في مسألة بناء الديمقراطية وإشكالية الإصلاح السياسي وحقوق الإنسان والتي أخذت تشكل ضغوطا على النظم السياسية في المنطقة كأحد مبررات تفعيل الإستراتيجية الأمريكية في إدارة النفط الخليجي.

كما أن هناك قضايا أخرى طرحت في هذا الجانب على هامش العلاقات الأمريكية-الخليجية، لاسيما فيما يتعلق بقضية شرعية الحكم والاستقرار السياسي ومدى قدرة النظم الإوتوقراطية على التكيف والتعامل مع الضغوطات الأمريكية في مسألة مواجهة الإرهاب أو قضية التعامل بشفافية مع مسائل الديمقراطية والحقوق المدنية، فضلا عن وضع الحلول الفعلية التي تتطلبها إشكالية الإصلاح السياسي في عموم المنطقة⁽⁵⁰⁾. هذا من جانب وأن الضغوطات الأمريكية على بعض من دول المنطقة وممن يصنفهم الخطاب السياسي الأمريكي بالنظم الراديكالية تحت تأثير مناهض لتوجهاتها وضمن معتقداتها الإيديولوجية، والتي تعتقد الإدارة الأمريكية دوما أنها تأجج من حملات العداء ضد مصالحها في المنطقة، وهو ما دفع بصانع القرار

الأمريكي في مواجهة هكذا متغيرات من خلال استخدام وسائل المقاطعة الاقتصادية تحت إجراءات سياسة الاحتواء السياسي كتلك السيناريوهات التي كانت قد طبقت على العراق بين 1990-2003، مع احتمالات استخدام القوة العسكرية إذا ما تطلب ذلك وبلوغ مرحلة التقاطع والتأثير بالمصالح درجتها القصوى.

أما فيما يتعلق بحلقة أمن الطاقة وبخاصة أمن إمدادات النفط العالمي، فإن هذه الحلقة ترتبط بالقدرة العسكرية الأمريكية ونوازع الهيمنة على خطوط وإمدادات النفط بدءاً من مناطق إنتاجه حتى مناطق الاستهلاك، إذ يعد أمن النفط جزءاً من أمنها القومي، وهذا ما صرح به وزير خارجيتها الأسبق هنري كيسنجر لمجلة **Business week** وذلك بالقول "أن الولايات المتحدة مستعدة للذهاب للحرب من أجل النفط"⁽⁵¹⁾، ويؤكد هذا الدوافع الأمريكية سياسية الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر ومن خلال مبدئه في سياسة (الانتشار السريع) ويقول "من أن أية محاولة تستهدف السيطرة على منطقة الخليج العربي، إنما يعد اعتداء على مصالح أمريكا الحيوية، وأنها ستقوم بالرد على هكذا عدوان وبشتى الوسائل بما فيها استخدام القوة العسكرية"⁽⁵²⁾. وفضلاً عن ذلك ارتباط هذه الحلقة بعاملين:

1-إنهاء حالة الصراع العربي-الإسرائيلي وفق أطروحات وحلول أمريكية جاهزة كالأرض مقابل السلام وهو ما يؤيده القادة العرب في كل مقترح تسعى إليه الإدارات الأمريكية ومن خلال إجراءات الإقناع وتبادل الثقة ضمن مشاريع لا تزال عقيمة.

2-خلق تشابك بين أمن النفط وأمن إسرائيل في إطار ما يعرف بمشروع الشرق الأوسط الكبير، على أن تلعب إسرائيل الدور الفاعل في رسم ملامح هذا المشروع من خلال الدخول كشريك مع الدول العربية النفطية وعبر بوابة التطبيع ورفع شعار الأرض مقابل السلام. وكما يرى رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق شيمون بيريز في كتابه (الشرق الأوسط الجديد)، والذي يتناول رؤية عالمية لمستقبل الشرق الأوسط، إنما تنبع عن أطماع بموارد الخليج النفطية، فضلاً عن دوافع اقتصادية تتعلق ببناءات وترتيبات السوق الشرق أوسطية لمرحلة قادمة من

التغييرات لعملية فرز المنطقة وفق توجهات النظم السياسية والتي تتسق وأهداف هذا المشروع⁽⁵³⁾، على أن ضم أجزاء من هذه المنطقة يدخل ضمن ترتيبات أوسع وكجزء من إستراتيجية إدارة سوق النفط العالمي، ولكي تحافظ الولايات المتحدة على هرم الزعامة وكقطب أوحده يتحكم بمعطيات التغيير أمام القوى الكبرى الفاعلة في منظومة العلاقات الاقتصادية الدولية.

المشهد الثاني: مشهد التغيير في إدارة سوق النفط العالمية تأسيساً على ما تم طرحه في مشهد الاستمرارية، إن مشهد التغيير سيكون دالة لمتغيرات لا تحمل بين جنباتها سوى أدوات ترسيخ وتطوير لمشهد الاستمرارية ولمدة قد تطول أو تقصر، إنما يعتمد تحقيقها على فعل العناصر الأساسية واللاعبة في هذا المشهد والتي تستند على دور القوى الاقتصادية الكبرى المؤثرة ومدى إصرارها الحقيقي على واقع التغيير، حين تبلغ المصالح الأمريكية مرحلة متطورة من ديناميكية التحكم بمصير النفط سواء في جانب الإنتاج، الاستهلاك، أو التأثير بمستويات الأسعار، فضلاً عن بلوغ الإدارة الأمريكية لسوق النفط حالة من الاستبداد عبر الهيمنة الاستثمارية لشركاتها النفطية على مناطق النفط في العالم.

ومن هذا المنطلق فإن ملامح التغيير، يمكن أن تحدث بسبب تغييرات في الطلب العالمي المتنامي مع تناقص في القدرة الإنتاجية في الأجل المتوسط (15 سنة القادمة) أو الأجل الطويل (50 سنة القادمة)، وهذا التغيير سيكون مرتبطاً بثقل القوى الاقتصادية الأخرى في منظومة العلاقات الدولية، نظراً لتصاعد حاجتها الاستهلاكية للنفط خلال المستقبل المنظور والمتوسط في وسط صراع محموم على الصدارة لميزان القوى الاقتصادي الدولي والريادة في النظام الدولي، إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار أن التواجد العسكري الأمريكي في منطقة الخليج العربي (تشكل أكثر من ثلثي احتياطي النفط العالمي) إنما يؤكد على إصرار أمريكي وتحت نوازع فرض إرادة القوة لإدارة سوق النفط ومن خلال التحكم بهذا الاحتياطي الضخم كجزء من حسابات أمريكية مستقبلية لمواجهة واقع التغيير ضمن دائرة هذا الصراع⁽⁵⁴⁾، فضلاً عن أن انتشار الاستثمارات النفطية والتي تشكل نسبة كبيرة من مجموع الشركات الاستثمارية الأجنبية

العاملة في القطاع النفطي سواء في بحر قزوين، أو حقول فنزويلا، أو المكسيك أو حقول النفط في منطقة الخليج العربي، وهو الآخر نابع عن مدركات أمريكية لأهمية النفط الاقتصادية كسلعة ناضبة ومؤثرة في الصناعة وتقدم الأمم، وكسلعة إستراتيجية بحكم المتغيرات السياسية والأمنية التي تدخل ضمن ترتيبات أمن الطاقة العالمي. إن واقع الحال والدوافع وراء الحرب الأمريكية على العراق (البلد الذي يمتلك أكبر ثاني احتياطي نفطي في العالم بعد السعودية)، هو تأكيد للسطوة الأمريكية وبسط الهيمنة على واحد من أهم مصادر الطاقة في العالم، وكونه يعطي للولايات المتحدة ديمومة وضعها العالمي عبر تعظيم ثقلها وقدراتها الاقتصادية.

وسيشهد العالم ضمن هذا السيناريو، تنافس وأحيانا صراع على مواقع الصدارة في الهرم الاقتصادي العالمي، الأمر الذي يدفع كل القوى الكبرى للبحث عن مقومات القوة لدعم القدرة، وسبق النفط المتغير الأكثر أهمية في دفع النمو الاقتصادي للدول الصناعية المتقدمة، ويرتبط الطلب النفطي بهذا النمو بعلاقة طردية موجبة، ولكونه المورد الذي لا يضاهيه أي مورد طاقي بديل خلال الأجل القصير والمتوسط، فإن التطورات التقنية سوف تتوجه صوب التوسع الأفقي والاكتشافات الجديدة للحقول النفطية والتوسع العمودي لتطوير الحقول المنتجة في مختلف مناطق العالم وتحديدًا الحقول الكبيرة ذات التكاليف المنخفضة كما في منطقة الشرق الأوسط.

الخاتمة:

لقد توصل البحث إلى الاستنتاجات الآتية:

- 1- اتجاه الطلب العالمي للنفط نحو الزيادة يقابله اتجاه النفط التدريجي نحو الندرة، والتي باتت تظهر في فقدان مرونة الإنتاج في بعض الحقول والدول المنتجة،
- 2- ان الندرة التي يتجه إليها النفط، تدفع باتجاهات متصاعدة نحو توليد احتمالات للاحتكاك بين مصالح الدول الكبرى المستهلكة للنفط،
- 3- تُعد الولايات المتحدة أكبر مستهلك في العالم، وبقصد توافرها على عامل المرونة في إنتاج مصادر الطاقة التي تلي حاجة نشاطها الاقتصادي، خصوصًا مع اتجاهها

للتوسع بانتاج النفط غير التقليدي، فإنها اتجهت إلى اعتماد عدة وسائل، أهمها المتعلق بالسيطرة على مصادر الطاقة الهيدروكربونية، وتطوير تكنولوجيا ترشيد الاستخدام لهذه المصادر، والسعي نحو تطوير موارد الطاقة المتجددة، لكن لا زالت المصادر الهيدروكربونية غير مرنة ومن الصعب التعويض عنها في بعض مفاصل النشاط الاقتصادي، وهذا ما يجعلها تركز على كيفية إدارة سوق النفط عالمياً،

4- ان السوق النفطية العالمية ، وبفعل متغيرات عدة، لا زال لا يخضع لمنطق العرض والطلب التامين، إنما تتدخل فيه أيضاً اعتبارات أخرى وأهمها السياسية، كما هو حال انخفاض الاسعار بعد عام 2014.

4- لا بد من ادراك ان النفط ثروة ناضبة ومحددة بسقف زمني ، بيد ان دول العالم لا زالت لم تعتمد وسيلة فعالة لترشيد وتنظيم استغلال هذه الثروة خدمة لمصالح الأجيال اللاحقة ، لاسيما الدول المنتجة والتي تعتمد ريع النفط على انه داعم للتنمية ، فضلاً عن ان الدول المستهلكة هي الاخرى لم تقدم شيء للعمل الدولي من اجل تطوير بدائل أخرى للنفط ، إنما تقدم الدول مصالحها الوطنية قبل أية شيء آخر. وهذا الأمر يتيح مجالا واسعا لتدخل العوامل السياسية والمبررات الأمنية في إدارة السوق العالمية لهذا المورد الناضب .

وفي ضوء ما تقدم، نجد ان المتغيرات والعوامل الداخلة ضمن الحلقات الثلاث المترابطة أثرت وتؤثر على المدرك الإستراتيجي النفطي الأمريكي، لهذا من المتوقع اتجاه متزايد للولايات المتحدة نحو إحكام إدارة سوق النفط عالمياً بفعل النضوب المستمر في الحقول النفطية الأمريكية الصغيرة، والتي لم تعالج الا برفع انتاج النفط غير التقليدي، بما يليي اغلب الطلب النفطي الداخلي، ويتوقع اتجاهها الى بعض التصدير خلال العقد القادم، وفي هذا الجانب تلتقي الأهداف الأمريكية حيال السيطرة على مقدرات الطاقة ومنها النفط مع مبررات الأحداث والأزمات الإقليمية والدولية، لتجعل منها مشاريع توظيف لصالح تحقيق هذا الغرض في المستقبل، إلا أن عامل التغيير وفق توجهات الإدارات الأمريكية المتعاقبة في السلطة سيبقى هو الآخر محكوماً

بتغير سلوكيات القوى الأخرى اللاعبة والفاعلة في النظام الاقتصادي والسياسي الدوليين، ومدى تأثيرها في ميزان القوى الدولي للتأثير على السطوة الأمريكية ونمط إدارة السوق النفطية... وبمعنى آخر أن مشهد التغيير سيرتبط بمدى ظهور قوى سياسية واقتصادية جديدة ومتعددة التأثير في القرار الدولي، فهذا من شأنه ان يعيد طرح قضايا من قبيل مسار العلاقات الاقتصادية الدولية بين عالمي الشمال والجنوب وقضايا الحوار بين الدول المستهلكة للنفط والحوار بين الدول المنتجة، وبين الدول المنتجة والمستهلكة..

لقد توصل البحث إلى ان للنفط مكانة إستراتيجية لدى الولايات المتحدة، متعلقة بسد احتياجات الرفاهية الداخلية، ورفع قدرة الدولة في احتلال مكانة ضمن النظام الدولي وعلاقاته الاقتصادية، ترتب على ذلك إن الاستراتيجيات المعتمدة من قبل هذه الدولة في إدارة السوق النفطية العالمية هي جزء من إستراتيجية إدارة موارد الطاقة الضرورية لإدارة النشاط الاقتصادي، وهي قد راعت وتراعي اعتبارات السيطرة على الثروة النفطية استخراجا وإنتاجا ونقلًا، بما يضمن استمرار عجلة التقدم الاقتصادي، ومن ثم رفاهية الشعب الأمريكي؛ إضافة إلى الاهتمام بتكنولوجيا الإحلال والاستبدال وترشيد الاستخدام لهذا المورد. وبهذا، يكون البحث قد حقق مضمون فرضيته، بمعنى ان الاتجاه نحو الندرة في مورد النفط سيدفع الولايات المتحدة نحو اعتماد متزامن لخيارين هما: الصراع والسيطرة العسكرية من اجل الاستحواذ على المتبقي من الثروة النفطية، والتعويل على العنصر المعرفي-التقني لتحسين فاعلية استخدام مصادر النفط المتوافرة وتطوير بدائل الطاقة الأخرى.

- 1 -البشرة الشهرية (أوابك)، العددان 8، و 9 /آب، أيلول 2015، ص ص 1-2. وكذلك، منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط-أوابك، تقرير الأمين العام السنوي الأربعون، (الكويت: منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط-أوابك)، 2015.
- 2 -منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (أوابك)، تطور إنتاج النفوط غير التقليدية، والانعكاسات على الأقطار الأعضاء، (الكويت: أوابك)، 2008، ص ص 5-6.
- 3 -السجل النفطي: عبارة عن ترسبات من الصخور تحتوي على مواد بيثومينية (هيدروكربونية) صلبة تدعى " كيروجين" تختلف تبعاً لطبيعة تركيبها الكيميائي وأسلوب تكوينها، وعند تعرض تلك الصخور إلى التسخين تحت درجات الحرارة العالية لفترات طويلة من الزمن يتم إطلاق مادة الكيروجين على شكل سوائل هيدروكربونية اصطناعية (Syncrude) شبيهة في جوهرها بالنفط الخام تدعى نفط السجيل قابلة للمعالجة في وحدات التكسير، بالإضافة إلى غازات، وينتج منه نحو 4.1 مليون برميل. إلا أن هذه العملية مكلفة، وتحتاج إلى تدخل الدعم الحكومي لجعلها اقتصادية، وأكبر المنتجين له هم: استونيا نحو 48% من الإجمالي العالمي تليها البرازيل بنسبة 27%. انظر، تطور إنتاج النفوط غير التقليدية، والانعكاسات على الأقطار الأعضاء. أنظر المصدر السابق، ص ص 7-8.
- 4 -Josef Braml, Can the United States Shed Its Oil Addiction?, the Washington quarterly, (Washington: The Center for Strategic and International Studies and the Massachusetts Institute of Technology), AUTUMN 2007, pp:126-129.
- 5 - الأمانة العامة لمنظمة أوابك، تطور إنتاج النفط غير التقليدية... مصدر سابق، ص ص 101-102.
- 6 -The National Security Strategy of the United States of America, 2006, (The Washington: The White House), March 2006, pp28-29.
- 7 -رفقه خرياطي، التزام أوبك الخفضات وزيادة الاحتياط الأمريكي يساعدان في تعزيز المردود، صحيفة الحياة اللندنية، في 6 كانون الثاني 2014.
- 8 المصدر نفسه
- 9 -ان الإنتاج العالمي من النفط لا يدخل كله في التجارة العالمية، بسبب الاستهلاك المحلي للدول المنتجة، ففي العام 2015 مثلاً، كانت كمية النفط المتداولة في التجارة العالمية نحو (52.9 مليون) ب.ي، رغم أن الإنتاج العالمي كان نحو (98.5 مليون) ب.ي، ينظر، التقرير الاقتصادي العربي 2010، (أبو ظبي: صندوق النقد العربي وآخرون)، 2010، ص 113.
- 10 -Flynt Leverett and Jeffrey Bader, Managing China-U.S. Energy Competition in the Middle East, the Washington quarterly, Winter 2005-06, pp:190-198.
- 11 -ينظر، علي بن طلال الجهني، هل يمكن زيادة الاحتياطيات البترولية؟ صحيفة الحياة اللندنية، 22/07/2008، ص 7.
- 12 -تقرير الأمين العام لمنظمة الأقطار العربية المصدرة، (الكويت: أوابك)، 2014، ص ص 45-47. وايضا: تقرير، الأمانة العامة لمنظمة أوبك ترصد 186 بليون دولار لزيادة إنتاج الخام وتطوير تكرير النفط، صحيفة الحياة اللندنية، 10/08/2008، ص 2.
- 13 -ينظر، زهير سالم، المخطط الأمريكي للسيطرة على منابع النفط، (لندن: مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والإستراتيجية)، 2004، ص ص 21-43.
- 14 -عبد المنعم سعيد، المعنى الإستراتيجي لنفط مرتفع الثمن؟، الشرق الأوسط اللندنية، العدد 10739، 23 ابريل 2008.
- 15 -المصدر السابق.
- 16 -تقرير الأمانة العامة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط 2015، (الكويت، الأوابك، 2015) ص ص 140-157.
- 17 -غاي أف كار وزو، وليندا إي دومان، إمدادات الطاقة العالمية والسوق الأمريكية، نشرة واشنطن (وزارة خارجية الولايات المتحدة)، 3 أيلول 2008.
- 18 -أنظر التقرير السنوي لإدارة معلومات الطاقة الأمريكي: <http://www.america.gov/st/env-english/2008/May/2008/html>
- 19 -غاي إف كاروزو، وليندا إي دومان، إمدادات الطاقة العالمية والسوق الأمريكية، مرجع سابق.
- 20 - كولن ل. باول، التحديات التي تواجه أمن الطاقة، نشرة واشنطن (وزارة خارجية الولايات المتحدة)، 18 آب، 2004. <http://www.america.gov/st/env-english/2004/august.2004.html>
- 21 كولن باول، المصدر نفسه.
- 22 -بول إي. سايمونز، أمن الطاقة كشراكة عالمية، نشرة واشنطن (وزارة خارجية الولايات المتحدة)، 03 أيلول 2008. أرجع إلى الموقع الإلكتروني: <http://www.america.gov/st/env-english/2008/May/2008/html>
- 23 -المصدر السابق.
- 24 -في سنة 2005، ساعد إفراج وكالة الطاقة الدولية بسرعة عن بعض مخزون النفط فيها، في أعقاب إعصاري كاترينا وريتا المدمرين، في تحقيق استقرار الأسواق وحال دون تسبب الإعصارين مزيداً من الفوضى في الأسواق. وقد آمن أعضاء وكالة الطاقة الدولية، مجتمعين (60 مليون) برميل من النفط للأسواق في تلك الأثناء. والعملية أسفرت عن تهدئة فورية للأسواق العالمية. ينظر،
- Frank Verrastro and Sarah Ladislav, Providing Energy Security in an Interdependent World, the Washington quarterly, Autumn 2007. Pp: 96-103.
- 25 -Gregory D. Miller, The Security Costs of Energy Independence, April 2010, pp:108-111.
- 26 -Gregory D. Miller, Op. Cit, pp: 112-117.
- وينظر كذلك في خطة الرئيس أوباما لأمن الطاقة، والمنشور على موقعه الشخصي،
- Barack obama and joe Biden new energy for america. <http://www.barackobama.com>
- 27 -نقلا عن: سينسر أبراهام، سياسة الطاقة القومية للولايات المتحدة وأمن الطاقة العالمي، نشرة واشنطن (وزارة خارجية الولايات المتحدة)، 18 آب 2015. على الموقع <http://www.america.gov/st/env-english/2015/august.2015.html>
- 28 -ديفيد ج. فيكتور؛ سارة اسكريس، احتياط النفط الأمريكي وسبل إدارته في ضوء أحوال السوق، صحيفة الحياة اللندنية، في: 9 تموز 2015.

29 -صادق الكونغرس على الإجراء المقترح، ولكنه لم يوفر النفقات التي يحتاج إليها لتعزيز هذا الاحتياطي الكبير، وهي بين (70 - 100 مليار) دولار... للمزيد ينظر، خطاب الرئيس الأمريكي جورج بوش على الموقع الإلكتروني :

<http://www.america.gov/st/env-english/2004/august.2004.htm>

30 -ديفيد ج. اوراي، الطاقة والعالم النامي، الحاجة إلى أنواع جديدة من الشراكة، نشرة واشنطن (وزارة خارجية الولايات المتحدة)، 18 آب، 2004.

<http://www.america.gov/st/env-english/2004/august.2004.htm>

31 -رفله خرياطي، 9 تريليون دولار إيرادات نفط الخليج حتى 2020 يُستثمر ثلثها محلياً لتطوير البنى التحتية، صحيفة الحياة اللندنية، في: 26/06/2008.

32 -للتوسع ينظر، أيان ريتلج، العطش إلى النفط ماذا تفعل أمريكا بالعالم لضمان أمنها النفطي؟، ترجمة مازن الجندلي، (بيروت: الدار العربية للعلوم)، 2005.

33 -تقدر هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية (The U.S. Geological Survey) أن القطب الشمالي يحتوي على أكثر من (90 مليار) برميل من النفط الخام ، وحوالي (47.3 تريليون) م³ من الغاز الطبيعي (30% من احتياطات الغاز العالمي التي لم تستكشف بعد). أما وزارة الموارد الطبيعية الروسية فتقول: إن حجم الاحتياطي النفطي في هذه المنطقة هو (586 مليار) برميل من النفط ، ويمكن أن تصل كمية النفط في هذه المناطق إلى (3000 مليار) برميل، بينما تصل احتياطات الغاز حوالي (7.7 تريليون) م³. انظر، إبراهيم غالي، النفط يشعل حرباً باردة في القطب الشمالي، تقرير واشنطن، العدد 22، 2008. على الموقع

<http://www.taqrir.org/showarticle/html/22/nov/2008>

34 -Josef Bram l, Can the United States Shed Its Oil Addiction?, the Washington quarterly, Autumn 2007.

Pp:118-127.

وايضاً: بول كروزمان ، الحل الجمهوري الأمريكي لأزمة الطاقة، صحيفة الشرق الأوسط اللندنية، العدد 10802، 25 يونيو 2008.

35 -تقرير: حول توقع بتحول في سياسة الاستهلاك النفطي الأمريكي من الشرق الأوسط خلال 4 أعوام، صحيفة الشرق الأوسط اللندنية، العدد 10997، 6 يناير 2009.

36 -أن رفع الأسعار يجعل تحول الولايات المتحدة نحو الاستثمار في النفط غير التقليدي وفي تكنولوجيا البدائل أمراً اقتصادياً. ينظر، أسامة عبد الله، أمريكا أكبر متضرر من

انخفاض أسعار النفط. تقرير واشنطن. العدد 187، 6 ديسمبر 2008. على الموقع <http://www.taqrir.org/showarticle.cfm?id=1136>

37 -أن جميع المشاركين في السوق الدولية للطاقة بوسعهم تحقيق أهدافهم الفردية عن طريق العمل مع القوى الأخرى بصورة مشتركة ضمن حلبة منافسة جيدة تسمح للسوق بأن تعمل جيداً، في ميدان الخطوط التوجيهية للدول والصناعات والتكنولوجيات. وهذا الأمر ليس سهلاً، لأنه يتطلب تغييراً جذرياً في الطريقة التي ينظر بها إلى قوى التنافس والتعاون. والحل المتاح هو في إرساء روابط اقتصادية تصل الدول المنتجة بالمستهلكين، وتوسيع الأسواق الحرة، والحاجة إلى ربط الطاقة بالاعتبارات البيئية. أنظر: جوزيف أ. ستانسلو (رئيس شركة كامبريدج لأبحاث الطاقة)، التنافس أم التعاون في ميدان الطاقة، نشرة واشنطن، وزارة الخارجية الولايات المتحدة، 18 آب. 2004.

<http://www.america.gov/st/env-english/2004/august.2004.html>

38 -يرتبط أغلب ذلك النمو في الاستخدام العالمي للطاقة بالنمو السكاني، ونمو القوة الاقتصادية لقوى ناهضة في عالم الجنوب (الصين، واندونيسيا، والهند والبرازيل). أنظر:

آمي جافي، عطش البلدان النامية المتزايد إلى النفط والغاز الطبيعي. نشرة واشنطن (وزارة خارجية الولايات المتحدة)، 18 آب. 2004.

<http://www.america.gov/st/env-english/2004/august.2004.html>

39 -والمقصود هنا إن الولايات المتحدة بحاجة إلى إعطاء حوافز تشجع الصناعات والشركات من أجل الاعتماد المتزايد على أنواع الطاقة الأخرى غير النفط والغاز والفحم الحجري . أرجع إلى : ف. دومينيتشي (الرئيس السابق للجنة الطاقة والموارد الطبيعية في مجلس الشيوخ الأمريكي)، تنوع الطاقة، إيجاد التوازن الصحيح، نشرة واشنطن، (وزارة

خارجية الولايات المتحدة)، 18 آب، 2004. <http://www.america.gov/st/env-english/2004/august.2004.html>

40 -ديفيد ك. غارمان (مساعد وزير الطاقة الأمريكي السابق، مكتب فعالية الطاقة والطاقة القابلة للتجديد)، الطاقة القابلة للتجديد والتكنولوجيات الجديدة، نشرة واشنطن، وزارة خارجية الولايات المتحدة، 18 آب، 2004.

<http://www.america.gov/st/env-english/2004/august.2004.html>

41 -نقلاً عن : أندرو باترسون ، تغير الظروف لصالح الطاقة النووية، موقع وزارة الخارجية الأمريكية.

<http://usinfo.state.gov/st/2004.html>

42 - Lyndon H. LaRouche, Jr., The Middle East As A Strategic Crossroad, Executive Intelligence Review .

<http://www.larouchepub.com>

ورد البحث في سياق مؤتمر: النفط والغاز في السياسة الدولية، مركز زايد للتنسيق والمتابعة، أبو ظبي، 2 يونيو 2002، منشور على موقع (ليروش في أعلاه). وينظر كذلك،

Richard L. Armitage, Joseph S. Nye, Jr., CSIS Commission on Smart Power : a smarter, more secure America, (The Washington: the Center for Strategic and International Studies), 2007, pp:54-58.

43 -في هذه المرحلة يبدأ الانحدار في إنتاج النفط ويصبح الاستثمار غير مجدي بسبب ارتفاع التكاليف الحدية في حقول النفط، فضلاً عن ذلك تواجه هذه المرحلة ارتفاع مطرد بالأسعار نظراً لارتفاع وتيرة الطلب مع عدم إمكانية رفع الإنتاج لمواجهة هذا الطلب.

44 - OPEC annual statistical Bulletin Vienna, Austria, July, 2002, p 34-35.

45 -أنظر، عبد الصمد سعدون؛ أزهار عبد الباقي، موقع النفط العربي من منظور إستراتيجي أمريكي للقرن الحادي والعشرين، مجلة قضايا سياسية، العدد 12، (كلية العلوم السياسية، جامعة النهريين)، 2007، ص 175.

46 - للمزيد أرجع إلى، النشرة الشهرية (أوبك)، العددان 8، و 9، آب، أيلول 2008، المصدر السابق، ص 2.

47 -ينظر، محمد عبد الشفيق، شبكات نقل النفط والغاز، الاستنفار العالمي والإقليمي في الأسواق الدولية للطاقة، مجلة المستقبل العربي، العدد 370 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، 2009، ص 137.

48 -ينظر، جوزيف ستيفلز؛ ليندا بيلمز، حرب الثلاثة تريليونات دولار، الكلفة الحقيقية لحرب العراق، ترجمة سامي الكعكي، (بيروت: دار الكتاب العربي)، 2009، ص ص

51-31.

49 -عبد الصمد سعدون؛ أزهار عبد الباقي، مصدر سابق، ص 195.

- 50 - ينظر، التقرير الإستراتيجي الخليجي لعام 2002، ملف أحداث الحادي عشر من سبتمبر /2001، وحدة الدراسات في صحيفة الخليج، (الشارقة: صحيفة الشارقة)، أيلول، 2002، ص ص 71-72.
- 51 - نقلا عن مايكل كبير، الحروب على الموارد، الجغرافية الجديدة للنزاعات العالمية، ترجمة عدنان حين، ط 1 (بيروت: دار الكتاب العربي)، 2002، ص 40.
- 52 - نقلا عن، فكرت نامق العاني، الولايات المتحدة وأمن الخليج العربي: دراسة في تطور السياسة الأمريكية في الخليج منذ الثمانينات وآفاق المستقبل، ط 1 (بغداد: مطبعة العزة)، 2001، ص 176.
- 53 - شيمون بيريز، الشرق الأوسط الجديد، ترجمة، محمد حلمي عبد الحافظ، (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع)، 1994.
- 54 - يرى باحثون في مجال الطاقة أن الولايات المتحدة في المستقبل سوف تميل نحو زيادة استهلاكها من النفط والغاز الطبيعي، ينظر، غاي أف كار وزو؛ ليندا إي دومان، إمدادات الطاقة العالمية والسوق الأمريكية، مصدر سابق.

<http://www.america.gov/st/env-english/2008/May/2008/html>